الفصل الخامس: الأحداث التي وقعت في مجمع السلمانية الطبي

أولاً: ملخص الوقائع

التسلسل الزمني للأحداث

٦٧٤- يقع مجمع السلمانية الطبى على مسافة اثنين كيلومتر تقريبًا من دوار مجلس التعاون فى حى السلمانية بالعاصمة المنامة، وهو المستشفى الحكومى العام كامل الخدمات الوحيد فى البحرين. ولقد تم افتتاح مجمع السلمانية الطبى فى عام ١٩٧٩، وتقدر سعته الاستيعابية بألف ومائتى سرير[٢٦٧] ويستقبل ما بين ٩٠٠ إلى ١٠٠٠ مريض يوميًا [٢٦٨]. وفى عام ٢٠٠٩، قام مجمع السلمانية الطبى بتوظيف ٧١٠ طبيبًا و١٧٧٥ ممرضًا، فضلاً عن غيرهم من الموظفين[٢٦٩]. كما يضم مجمع السلمانية الطبى المشرحة الرئيسية فى البلاد.

٦٧٥- وقد تم إعلان حالة الطوارئ من قبل إدارة مجمع السلمانية الطبى يوم ١٤ فبراير، بناءً على تقارير وزارة الداخلية والاستخبارات بأن احتجاجات واسعة ستجرى فى البحرين، وذلك تحسبًا للإصابات التى قد تنجم عن أى مواجهات محتملة بين قوات الأمن والمتظاهرين. وعادةً ما يتم إعلان حالة الطوارئ تلك فى الفترات التى يُتوقع حدوث أزمات خلالها. وقد أعلن مجمع السلمانية الطبى كذلك حالة الطوارئ فى أيام ١٥ و١٧ فبراير، و١٣ و١٦ مارس ٢٠١١. وفي مساء يوم ١٤ فبراير، بدأ المصابون فى التجمع فى ساحة انتظار السيارات[٢٧٠] أمام قسم الطوارئ بالمجمع [٢٧١]. وبحلول الساعة ٢٠:٤٥ توفى السيد/ على مشيمع بمجمع السلمانية الطبى بسبب جروح ناتجة عن طلقات شوزن أصيب بها فى وقت سابق خلال الاحتجاجات[٢٧٢]. وقد تجمع عدة مئات من الأفراد عند مجمع السلمانية الطبى، كان من بينهم صحفيون دخلوا غرفة الإنعاش بقسم الطوارئ والتقطوا صورًا للحالات المصابة. كما أُجريت مقابلات صحفية مع أسرة المتوفى وأفراد آخرين. كما سُمعت هتافات مناهضة للحكومة. ووفقًا لسجلات وزارة الصحة، تم استقبال ٢٦ حالة طارئة و١١٧ مريضًا بمجمع السلمانية الطبى، كان من بينهم أربع حالات ذات صلة بالاحتجاجات[٢٧٣].

---

٢٦٧ *آليات لتقليص قوائم انتظار "السلمانية"*، صحيفة الوسط البحرينية (١٦ فبراير ٢٠١٠)، http://www.scdbh.net/vb/archive/index.php/t-10150.html تمت زيارة الموقع بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠١١.

٢٦٨ *"قسم طوارئ مجمع السلمانية" يستقبل ٩٠٠ مريض يوميًا*، صحيفة الوسط البحرينية (٣٠ أكتوبر ٢٠٠٨)، www.alwasatnews.com/2246/news/read/21484/1.html تمت زيارة الموقع بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠١١.

٢٦٩ وزارة الصحة، http://www.moh.gov.bh/PDF/Publications/Statistics/HS2009/PDF/CH01-summary_2009.pdf، ص ١٠، تمت زيارة الموقع بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠١١.

٢٧٠ ما لم يتم الإشارة إلى خلاف ذلك، فإن أى إشارة تالية للتجمعات عند مجمع السلمانية الطبى تشير إلى التجمعات بساحة انتظار السيارات المواجهة لقسم الطوارئ.

٢٧١ إفادة الشاهد رقم ٢ فى القضية رقم ١٩١ لسنة ٢٠١١.

٢٧٢ سجلّ الأحداث عن شهرى فبراير ومارس ٢٠١١ بوزارة الداخلية ص ٧.

٢٧٣ ملف مقدم إلى اللجنة من مجمع السلمانية الطبى بعنوان "إحصائيات مجمع السلمانية الطبى خلال الفترة من ١٤ فبراير و٢٢ مارس ٢٠١١". يشير مصطلح "مريض طوارئ" إلى كل مريض كانت إصابته متصلة بأحداث شهرى فبراير ومارس ٢٠١١.

الأحداث عند مجمع السلمانية الطبي

٦٧٦- وفى يوم ١٥ فبراير ٢٠١١، تجمع عدة مئات من الأفراد عند مجمع السلمانية الطبى[٢٧٤]. وتحرك موكب جنازة السيد/ على المشيمع من المجمع الطبى وحتى مقبرة جدحفص، ووقعت اشتباكات بين قوات الشرطة وأفراد الموكب. وتجمعت حشود عند المجمع الطبى وسمعت هتافات مناهضة للحكومة مرة أخرى. وفى الظهيرة، توجه الأفراد الذين كانوا يشاركون فى مسيرة مقبرة جدحفص إلى دوار مجلس التعاون، الذى سيطر عليه المحتجون فى فترة قصيرة. وتم إقامة خيمة طبية بدوار مجلس التعاون يوم ١٥ فبراير. وكان العاملون بمجمع السلمانية الطبى هم القائمون على إدارة تلك الخيمة الطبية. ووفقًا لسجلات وزارة الصحة، تم استقبال ٣٥ حالة طارئة و٩٧ مريضًا بمجمع السلمانية الطبى يوم ١٥ فبراير، من بينهم سبع حالات ذات صلة بالاحتجاجات[٢٧٥].

٦٧٧- وفى ١٦ فبراير ٢٠١١، تجمعت حشود عند مجمع السلمانية الطبى وساروا نحو مقبرة أم الحصم فى جنازة السيد/ فاضل المتروك. ووفقًا لسجلات وزارة الصحة، تم استقبال سبع حالات طارئة و١٣٣ مريضًا بمجمع السلمانية الطبى يوم ١٦ فبراير، من بينهم حالتان متصلتان بالاحتجاجات[٢٧٦].

٦٧٨- وفى وقت مبكر من صباح ١٧ فبراير ٢٠١١، بدأت قوات الأمن أول عملية لفض الاعتصام بدوار مجلس التعاون. وقامت قوات الشرطة بإزالة الخيمة الطبية التى كانت قد أقيمت فى وقت سابق بالدوار. وتوجه مئات من المتظاهرين والأشخاص الذين أصيبوا أثناء فض الاعتصام إلى مجمع السلمانية الطبى ورددوا شعارات مناهضة للحكومة. وقد منعت وزارة الصحة سيارات الإسعاف من التوجه إلى الدوار، وذلك للأسباب التي سوف يتم دراستها لاحقا في هذا الفصل[٢٧٧]. وتجمع المتظاهرون وأفراد عائلات المصابين خارج المجمع وحاولت مجموعة من المتظاهرين العودة إلى الدوار لكن قوات الأمن لم تمكنهم من ذلك، الأمر الذى أسفر عن سقوط العديد من الضحايا ومقتل اثنين من المتظاهرين[٢٧٨]. ووقعت مظاهرة عفوية فى ساحة انتظار السيارات بالمجمع بمشاركة بعض العاملين فى المجال الطبى والأطباء. وقد انتقد المتظاهرون وزير الصحة، على النحو المفصل لاحقا في هذا الفصل[٢٧٩].

---

٢٧٤ سجل الأحداث عن شهرى فبراير ومارس ٢٠١١ بوزارة الداخلية ص ٩.

٢٧٥ ملف مقدم إلى اللجنة من مجمع السلمانية الطبي بعنوان "إحصائيات مجمع السلمانية الطبي خلال الفترة بين ١٤ فبراير و٢٢ مارس ٢٠١١".

٢٧٦ ملف مقدم إلى اللجنة من مجمع السلمانية الطبي بعنوان "إحصائيات مجمع السلمانية الطبي خلال الفترة بين ١٤ فبراير و٢٢ مارس ٢٠١١".

٢٧٧ انظر "تقرير الكوارث فبراير ٢٠١١" فى الملف المقدم إلى اللجنة من مجمع السلمانية الطبي بعنوان "إحصائيات مجمع السلمانية الطبي خلال الفترة بين ١٤ فبراير و٢٢ مارس ٢٠١١".

٢٧٨ سجل الأحداث عن شهرى فبراير ومارس ٢٠١١ بوزارة الداخلية ص 20.

٢٧٩ شهادة الشاهد رقم ٢ فى القضية رقم ١٩١ لسنة ٢٠١١؛ مقابلة اللجنة فى ٢ أغسطس ٢٠١١ مع عدد من أفراد الطاقم الطبي المتهمين

٦٧٩- أصدرت جمعية الأطباء البحرينية بيانًا يدين استخدام العنف ضد "المتظاهرين السلميين" ومنع الطواقم الطبية من القيام بواجباتها، "الأمر الذى نتج عنه أيضًا إصابة أعضاء الفريق الطبى". وفى الظهيرة، خرجت مسيرة نظمها العاملون فى المجال الطبى دعت إلى إقالة وزير الصحة بسبب فشله فى منع الاعتداءات على العاملين فى المجال الطبى[٢٨٠]. وقد حاول المتظاهرون إعادة السيطرة على دوار مجلس التعاون إلا أن قوات الشرطة واجهتهم وأصيب عدد منهم ونقلوا إلى مجمع السلمانية الطبى. وفى ذات الوقت استمرت التجمعات عند المجمع.

٦٨٠- ظهر وزير الصحة الدكتور فيصل الحمر على شاشة التليفزيون البحرينى فى ذات الليلة، مصرحًا بأن الوضع عند مجمع السلمانية الطبى كان هادئًا ومنتظمًا، وأنه كانت هناك سبع إصابات طفيفة. وقد أصدرت جمعية الأطباء البحرينية وجمعية أطباء الفم والأسنان البحرينية بيانًا تدينان فيه استخدام العنف ضد "المتظاهرين السلميين"، وأعلنتا أنه سيتم تشكيل لجنة لتوثيق حالات المصابين والجرائم المزعوم ارتكابها ضد الأطباء والعاملين فى المجال الطبى. وانتقدت الجمعيتان وزير الصحة بسبب تصريحه غير الدقيق بخصوص عدد الإصابات وطالبوا باستقالته[٢٨١]. وتجمع نحو ٢٥٠٠ شخصًا عند المجمع[٢٨٢]. وأظهرت السجلات أنه تم استقبال ١٣١ حالة طارئة و٨٩ مريضًا بالمجمع يوم ١٧ فبراير ٢٠١١ من بينهم ٤١ حالة ذات صلة بالاحتجاجات[٢٨٣].

٦٨١- كما تُشير السجلات إلى أنه تم استقبال ٦١ حالة طارئة و٦٦ مريضًا بمجمع السلمانية الطبى يوم ١٨ فبراير ٢٠١١، من بينهم ١١ حالة ذات صلة بالاحتجاجات[٢٨٤].

٦٨٢- واصل المحتشدون تواجدهم بمجمع السلمانية الطبى يوم ١٩ فبراير ٢٠١١. وقد كان من بين المحتشدين العديد من العاملين فى وسائل الإعلام، الذين كان مسموحًا لهم الوصول بسهولة لقسم الطوارئ والتقطوا تسجيلات لوصول المصابين وأجروا مقابلات صحفية بحُرية طوال الوقت. توجه المتظاهرون نحو الدوار وانضمت إليهم مجموعة من الكوادر الطبية. وتم إقامة خيمة طبية جديدة بالدوار، وقام على تشغيلها أطباء وآخرون من العاملين فى المجال الطبى، كثير

---

٢٨٠ سجل الأحداث عن شهرى فبراير ومارس ٢٠١١.

٢٨١ *البيان الثانى (٢): جمعية الأطباء البحرينية وجمعية أطباء الفم والأسنان البحرينية*، صحيفة الوسط البحرينية (١٩ فبراير ٢٠١١)، http://www.alwasatnews.com/3088/news/read/528059/1.html تمت زيارة الموقع بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠١١.

٢٨٢ سجل الأحداث عن شهرى فبراير ومارس ٢٠١١ بوزارة الداخلية ص ٢٠.

٢٨٣ ملف مقدم إلى اللجنة من مجمع السلمانية الطبى بعنوان "إحصائيات مجمع السلمانية الطبى خلال الفترة بين ١٤ فبراير و٢٢ مارس ٢٠١١".

٢٨٤ ملف مقدم إلى اللجنة من مجمع السلمانية الطبى بعنوان "إحصائيات مجمع السلمانية الطبى خلال الفترة بين ١٤ فبراير و٢٢ مارس ٢٠١١".

منهم كان يعمل بمجمع السلمانية الطبى. وانسحبت قوات الأمن من الدوار. وتُشير سجلات المجمع إلى أنهُ تم فى ذلك اليوم استقبال ٦٤ حالة طارئة بقسم الطوارئ و٤٤ مريضًا كان من بينهم حالة واحدة ذات صلة بالاحتجاجات[٢٨٥]. كما تظهر السجلات الرسمية للفترة من ١٤ إلى ١٩ فبراير ٢٠١١ أنه كانت هناك ١١٤ حالة استنشاق للغاز، و١٠٣ حالة إصابة بالأنسجة الرخوة، و١١ حالة إصابة بالهيكل العظمى – العضلى، وحالة إصابة واحدة بطلق نارى، و٥٣ حالة إصابة بأعيرة نارية و٢٧ حالة أخرى ليصل الإجمالى إلى ٣٠٩ حالة[٢٨٦].

٦٨٣- وفى ٢٠ فبراير، خرجت مسيرة نظمها العاملون فى المجال الطبى تضم عدة مئات من الأشخاص من مجمع السلمانية الطبى وتوجهت إلى الدوار[٢٨٧]. وفى ذات الليلة تم أُقيمت ثلاث خيام ومنصة لإلقاء الخطب فى ساحة انتظار السيارات بالمجمع أمام مدخل قسم الطوارئ مباشرةً[٢٨٨].

٦٨٤- وفى ٢٦ فبراير ٢٠١١، تم إعلان تغيير وزارى تضمن استبدال الدكتور نزار البحارنة بوزير الصحة السابق الدكتور فيصل الحمر. واستمر المتظاهرون فى ساحة انتظار السيارات بالمجمع الطبى وأقاموا خيامًا ومنصة.

٦٨٥- وفى ١١ مارس ٢٠١١، استقبل مجمع السلمانية الطبى ومراكز طبية أخرى ١٧٣ حالة طارئة و٧٣ مريضًا تضمنت خمس حالات من بين المتظاهرين المصابين وأنصار الحكومة فى مختلف أنحاء البحرين.

٦٨٦- فى ١٣ مارس ٢٠١١، تم إغلاق جسر الملك فيصل من قبل المتظاهرين، ولكن قوات الأمن قامت بإخلاء الجسر من المتظاهرين فيما بعد،[٢٨٩] و أُرسل المصابون إلى مجمع السلمانية الطبى. كما وقعت اشتباكات فى جامعة البحرين بين متظاهرين مؤيدين للحكومة وآخرين معارضين لها، وقد أرسل الكثير من المصابين فى تلك الاشتباكات إلى مجمع السلمانية الطبى[٢٩٠]. وفى أنحاء أخرى من البلاد، وقعت اشتباكات بين متظاهرين وأجانب مقيمين فى البحرين. وقد أُرسل بعض المصابين فى تلك الاشتباكات إلى مجمع السلمانية الطبى، وتظهر

٢٨٥ ملف مقدم إلى اللجنة من مجمع السلمانية الطبى بعنوان "إحصائيات مجمع السلمانية الطبى خلال الفترة بين ١٤ فبراير و٢٢ مارس ٢٠١١".

٢٨٦ ملف مقدم إلى اللجنة من مجمع السلمانية الطبى بعنوان "إحصائيات مجمع السلمانية الطبى خلال الفترة بين ١٤ فبراير و٢٢ ارس ٢٠١١".

٢٨٧ سجل الأحداث عن شهرى فبراير ومارس ٢٠١١ بوزارة الداخلية ص ٢٧.

٢٨٨ سجل الأحداث عن شهرى فبراير ومارس ٢٠١١ بوزارة الداخلية ص ٣١.

٢٨٩ سجل الأحداث عن شهرى فبراير ومارس ٢٠١١ بوزارة الداخلية ص ١١٦.

٢٩٠ سجل الأحداث عن شهرى فبراير ومارس ٢٠١١ بوزارة الداخلية ص ١٢٠.

اللقطات المصورة بعض هؤلاء الأجانب المصابين يصلون إلى مجمع السلمانية الطبى وهم مقيدوا اليدين، وترافقهم الطواقم الطبية من سيارات الإسعاف، وفيما يبدو يدفعونهم ويسحبونهم إلى قسم الطوارئ.[٢٩١] ووفقًا لسجلات مجمع السلمانية الطبى، تم استقبال ١٠٧٤ حالة طارئة بقسم الطوارئ و١٠٥ مريضًا يوم ١٣ مارس من بينهم ٤٠ حالة ذات صلة بالاحتجاجات[٢٩٢].

٦٨٧- فى ١٤ مارس ٢٠١١، أيضًا، ووفقًا لسجلات وزارة الصحة تم استقبال ٥٤ حالة طارئة و٧١ مريضًا بمجمع السلمانية الطبى، من بينهم ثمان حالات ذات صلة بالمظاهرات[٢٩٣].

٦٨٨- فى ١٥ مارس ٢٠١١، أعلن جلالة الملك حمد بن سلمان آل خليفة "حالة السلامة الوطنية" لمدة ثلاث أشهر. وتم إجراء عمليات أمنية فى أجزاء مختلفة من البلاد، وخاصة فى منطقة سترة.[٢٩٤] وقد تم إرسال العديد من المصابين خلال تلك العمليات الأمنية إلى مجمع السلمانية الطبى. وفقًا لسجلات وزارة الصحة، تم استقبال ٣٥ حالة طارئة و١٣٩ مريضًا بمجمع السلمانية الطبى في هذا اليوم، من بينهم ٧١ حالة ذات صلة بالاحتجاجات[٢٩٥].

٦٨٩- فى ١٦ مارس ٢٠١١، بدأت قوات الأمن عملية الإخلاء الثانية لدوار مجلس التعاون. تم إرسال الكثير من المصابين إلى مجمع السلمانية الطبى. كما بدأت قوات جيش الدفاع البحرينى عملية كان هدفها استعادة السيطرة على المجمع الذى استقبل فى ذلك اليوم ٨٩ حالة حرجة و٣٧ مريضًا كان من بينهم ٢٢ حالة ذات صلة بالاحتجاجات[٢٩٦].

٦٩٠- حتى ١٦ مارس ٢٠١١، عندما تم إخلاء مجمع السلمانية الطبى من قبل حكومة البحرين، وتراوحت أعداد المتظاهرين عند المجمع ما بين ٥٠ إلى ٣٠٠٠ شخص وقد استخدم المتظاهرون الخيام الثلاثة والمنصة لإلقاء الخطب السياسية خلال تلك الفترة. كما استمرت الخيمة الطبية بدوار مجلس التعاون فى العمل حتى إخلاء الدوار للمرة الثانية من قبل قوات الأمن فى ١٦ مارس. كما خرجت المسيرات التى تضم العاملين فى المجال الطبى بشكل دورى بعد ساعات العمل.

---

٢٩١ موقع يوتيوب http://www.youtube.com/user/TrueBahrainTube?blend=4&ob=5#p/u/0/nDIU1IYKNiI تمت زيارة الموقع ٣ نوفمبر ٢٠١١.

٢٩٢ ملف مقدم إلى اللجنة من مجمع السلمانية الطبى بعنوان "إحصائيات مجمع السلمانية الطبى خلال الفترة بين ١٤ فبراير و٢٢ مارس ٢٠١١".

٢٩٣ ملف مقدم إلى اللجنة من مجمع السلمانية الطبى بعنوان "إحصائيات مجمع السلمانية الطبى خلال الفترة بين ١٤ فبراير و٢٢ مارس ٢٠١١".

٢٩٤ سجل الأحداث عن شهرى فبراير ومارس ٢٠١١ بوزارة الداخلية ص ١٤٤-١٦٠.

٢٩٥ ملف مقدم إلى اللجنة من مجمع السلمانية الطبى بعنوان "إحصائيات مجمع السلمانية الطبى خلال الفترة ن بي ١٤ فبراير و٢٢ مارس ٢٠١١".

٢٩٦ ملف مقدم إلى اللجنة من مجمع السلمانية الطبى بعنوان "إحصائيات مجمع السلمانية الطبى خلال الفترة بين ١٤ فبراير و٢٢ مارس ٢٠١١".

٦٩١- استمرت العمليات الأمنية حتى ١٧ مارس ٢٠١١. وقد تم اعتقال العديد من العاملين فى المجال الطبى واحتجازهم. وقد ظهرت تقارير عن احتجاز أفراد مصابين، وبالتحديد بالطابق السادس من مجمع السلمانية الطبى. ووفقًا لسجلات وزارة الصحة، تم استقبال حالة طارئة واحدة و٣١ مريضًا بالمجمع يوم ١٧ مارس، من بينهم حالة واحدة ذات صلة بالاحتجاجات.

٦٩٢- وبشكل إجمالى، تم استقبال ٢٠٣٤ حالة طارئة و٣٣٢٨ مريضًا بمجمع السلمانية الطبى خلال الفترة ما بين ١٤ فبراير و١٧ مارس ٢٠١١، من بينهم ٢٢٦ حالة ذات صلة بالاحتجاجات.[٢٩٧] وقد توفى ثمانية أشخاص بمجمع السلمانية الطبى خلال الفترة ما بين ١٤ فبراير و١٧ مارس جراء إصابات ناتجة عن الاحتجاجات التى وقعت فى البحرين فى ذلك الوقت.[٢٩٨] ووفقًا لتقارير وزارة الصحة، تم استقبال ١٤٣٧ حالة طارئة و٥١٨ مريضًا بالمجمع خلال الفترة ما بين ١١ و١٦ مارس، من بينهم ١٤٧ حالة ذات صلة بالاحتجاجات[٢٩٩]. ولم تقدم وزارة الصحة معلومات مماثلة عن الفترة من ٢١ إلى ٢٤ مارس ٢٠١١.

٦٩٣- وفى ٢٣ مارس ٢٠١١، صدر مرسوم ملكى بتعيين الدكتورة فاطمة البلوشى لتكون القائمة بأعمال وزير الصحة بدلاً من الدكتور نزار البحارنة[٣٠٠].

٦٩٤- فى الفترة ما بين ١٦ مارس ونهاية مايو ٢٠١١، تم احتجاز أو اتهام إجمالى ٦٤ طبيبًا بخصوص أحداث شهرى فبرايرومارس ٢٠١١ فى البحرين. من بين هؤلاء الأشخاص، تم احتجاز ٦٢ شخصًا فى مكان غير معلوم، فى حين لا يزال اثنان منهم هاربين حتى الآن. ومن مجموع الأربعة وستين شخصًا، تم إخلاء سبيل ١٣ شخصًا فيما بعد دون توجيه أى اتهام له، بينما تمت إحالة ٥١ شخصًا للمحاكمة. وقد تمت إدانة ثلاثة أشخاص ويقضون عقوبات السجن.

٦٩٥- فى ٦ يونيو ٢٠١١، مَثَلَ ٤٨ طبيبًا أمام محكمة السلامة الوطنية. حيث تم توجيه الاتهام إلى ٢٨ طبيبًا و بعض العاملين فى المجال الطبى بارتكاب جنح (القضية رقم ١٩١ لسنة ٢٠١١) كما تم توجيه الاتهام إلى ٢٠ آخرين بارتكاب جنايات (القضية رقم ٢٨٢ لسنة ٢٠١١)[٣٠١].

---

٢٩٧ ملف مقدم إلى اللجنة من مجمع السلمانية الطبى بعنوان "إحصائيات مجمع السلمانية الطبى خلال الفترة بين ١٤ فبراير و٢٢ مارس ٢٠١١".

٢٩٨ حدثت وفيات فى التواريخ التالية: ١٤ فبراير (١)؛ ١٥ فبراير (١)؛ ١٧ فبراير (٣)؛ ٢١ فبراير (١)؛ ١٦ مارس (١)؛ و١٩ مارس (١). انظر الملف المقدم إلى اللجنة من مجمع السلمانية الطبى بعنوان "إحصائيات مجمع السلمانية الطبى خلال الفترة بين ١٤ فبراير و٢٢ مارس ٢٠١١"، والذى يتضمن شهادات وفاة رسمية لهؤلاء الأفراد.

٢٩٩ ملف مقدم إلى اللجنة من مجمع السلمانية الطبى بعنوان "إحصائيات مجمع السلمانية الطبى خلال الفترة بين ١٤ فبراير و٢٢ مارس ٢٠١١".

٣٠٠ *تعيينات وزارية جديدة فى مرسومين ملكيين: الحمر "للإسكان" والبلوشى "للصحة"*، صحيفة الوسط البحرينية (٢٤ مارس ٢٠١١)، http://www.alwasatnews.com/3121/news/read/533865/1.html تمت زيارة الموقع بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠١١.

٣٠١ يستند التمييز بين الجنح والجنايات فى إطار القانون البحرينى إلى مقدار العقوبة عن جريمة معينة. الجنح هى الجرائم المعاقب عليها بالحبس لمدة تقل عن ثلاث سنوات والجنايات هى الجرائم المعاقب عليها بالسجن لمدة ثلاث سنوات أو أكثر. وقد تضمنت الاتهامات ارتكاب الجنايات التالية: (أ) حيازة الأسلحة النارية والذخائر بدون ترخيص؛ (ب) محاولة احتلال مبنى عام بالقوة والتحكم فى مداخله ومخارجه بقصد السيطرة عليه؛ (ت) الترويج لقلب وتغيير النظام السياسى في الدولة بالقوة

وبجلسة ٧ سبتمبر ٢٠١١، تم إخلاء سبيل الأطباء المحتجزين فى انتظار إصدار أحكام نهائية. وبجلسة ٢٩ سبتمبر صدر حكم محكمة السلامة الوطنية فى القضية التى تضم ٢٠ شخصًا من الكوادر الطبية والمتهمين بارتكاب جنايات حيث انتهت المحكمة إلى إدانة جميع المتهمين، وقد حكم عليهم بالعقوبات الآتية: حكم على ١٣ شخصًا بالسجن لمدة ١٥ عامًا، بينما حكم على شخصين بالسجن لمدة ١٠ سنوات، بينما حكم على ٥ أشخاص بالسجن لمدة ٥ سنوات. ومع ذلك لا يزال هؤلاء الأشخاص طلقاء فى انتظار نتيجة استئناف الحكم أمام محكمة الاستئناف العليا المدنية [٣٠٢]. وجدير بالذكر أنه فى جلسة المحاكمة الأولى يوم ٢٣ أكتوبر ٢٠١١، قام النائب العام بإسقاط بعض الاتهامات ضد الكوادر الطبية لاسيما تلك المتعلقة بالمواد ١٦٥ و١٦٨ و١٦٩ من قانون العقوبات البحرينى.

٦٩٦- ووفقًا للمرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠١١ تم تحويل كافة الجنح التى لم يتم الفصل فيها بعد من محكمة السلامة الوطنية إلى المحاكم الجنائية العادية، ولا تزال القضية رقم ١٩١ لسنة ٢٠١١ والتى تضم ٢٨ من الكوادر الطبية المتهمين بارتكاب جنح معروضة حاليًا أمام المحكمة الصغرى الجنائية.

الادعاءات

٦٩٧- تشكل الأحداث التى وقعت عند مجمع السلمانية الطبى خلال الفترة من ١٤ فبراير وحتى ١٦ مارس ٢٠١١ الأساس لادعاءات الحكومة البحرينية قبل بعض الكوادر الطبية بالمجمع. وتقع الادعاءات التى يتعين على اللجنة أن تحقق فيها فى الفئات التالية:

أ- إدارة مجمع السلمانية الطبى والسيطرة عليه.

ب- نشر شائعات ومعلومات كاذبة.

ج- تسهيل دخول وسائل الإعلام إلى المجمع.

د- المسيرات والتجمعات غير المرخص بها التى قام بها الكادر الطبى.

هـ- التمييز على أساس العرق أو الطائفة؛

و- الحيازة والاستعمال غير القانونيين للأدوية والأدوات الطبية؛

وباستخدام وسائل غير مشروعة. وقد تضمنت الاتهامات ارتكاب الجنح التالية: (أ) نشر تقارير أو بيانات أو شائعات كاذبة تهدف أو تسعى إلى الإضرار بالأمن العام وترويع السكان أو تسبب ضررًا للمصلحة العامة؛ (ب) نشر تقارير غير صحيحة و/أو وثائق مزورة تقوض السلم العام أو تسبب ضررًا؛ (ت) ترهيب الزملاء فى العمل لحملهم على عدم اتباع القانون؛ (ث) المشاركة في تجمعات لأكثر من خمسة أشخاص غير مرخص بها؛ (ج) تخريب الممتلكات الحكومية عمدًا.

٣٠٢ يوجد استئناف للحكم بالنسبة لثمانية عشر من العشرين شخصًا من الطاقم الطبى المدان حيث إن اثنين من هؤلاء المدانين لا يزالان هاربين ولم يقدما استئنافًا للحكم.

ز- الاحتجاز غير القانونى للمرضى؛

ح- حيازة الأسلحة النارية والأسلحة الأخرى؛

٦٩٨- وتستند تقارير حكومة البحرين عن الأحداث إلى محققى وزارة الداخلية الذين قاموا باستجواب الأطباء. وقد قدم الشاهد رقم ١ فى القضية رقم ١٩١ لسنة ٢٠١١ موجزًا شاملاً لرواية الحكومة البحرينية عن الأحداث:

يقرر الشاهد أنه تلقى معلومات من مصادره السرية تكشف تواطؤ مجموعة كبيرة من العاملين بمجمع السلمانية الطبى، وغيرهم من العاملين فى المجال الطبى، تحت قيادة أحد الأطباء المتهمين. هذا المتهم الأول كان مسئولاً عن تشكيل تلك المجموعة تضامنًا مع المطالب غير المشروعة للمخربين، الذين يطالبون بسقوط النظام، بهدف نشر الفوضى والخوف فى البحرين. وقد كان الهدف هو تقديم الدعم المادى والمعنوى من خلال وضع كافة قدرات المستشفى تحت تصرفهم ولجعل المستشفى المركز الرئيسى للقيام بأعمالهم غير المشروعة. لقد كانت هناك علاقة تنظيمية بينهم (المجموعة الطبية) وهؤلاء الذين تواجدوا بدوار مجلس التعاون. وفرضوا سيطرتهم الكاملة على أقسام المستشفى، وهددوا الأطباء والمسئولين الآخرين الذين اعترضوا على أساليبهم. وأقاموا الخيام للمتظاهرين فى ساحة انتظار السيارات بالمستشفى. كما أقاموا خيمة طبية فى الدوار وأشرفوا عليها وزودوها بالأدوية من المستشفى ومن المرافق الطبية الأخرى. وقد اشتملت تلك المساعدات على أسرة ونقالات وأكياس دم للمحتجين حتى يلطخوا بها ملابسهم ليقدموا صورة كاذبة لوسائل الإعلام المحلية والعالمية بأنهم أصيبوا فى مواجهات مع رجال الأمن.

كما خرجوا فى عدة مظاهرات غير مرخص بها تضامنًا مع المتظاهرين الآخرين الذين يدعون إلى إسقاط النظام. كما نظموا العديد من الاعتصامات بالمستشفى واستخدموا سيارات الإسعاف لنقل المتظاهرين وأسلحتهم، فضلاً عن اختطافهم رهائن من أصول أسيوية ونقلهم إلى المستشفى واحتجازهم والاعتداء عليهم ونقل بعض منهم كمحتجزين إلى الدوار. كما وجهوا سيارات الإسعاف لتسير بشكل عشوائى فى المملكة بغرض بث الرعب بين المواطنين وإثارة الرأى العام. وقد كان مقصودًا بذلك نقل صورة غير حقيقية عن إصابات المتظاهرين من أجل الضغط على المملكة للإسراع فى تحقيق أغراضهم وأهدافهم غير المشروعة. كما أنهم حازوا سكاكين وأسلحة نارية بقصد مقاومة رجال الأمن إذا ما حاول الأخيرون دخول مستشفى السلمانية. كما استخدموا مجموعة كبيرة من الأفراد من الدوار مسلحين بالسكاكين لحراسة كل مداخل ومخارج المستشفى بقصد السيطرة على تلك المداخل والمخارج وبث الرعب بين المواطنين والوافدين. وتم إغلاق مداخل ومخارج المستشفى بواسطة سيارات إسعاف ومركبات

أخرى. كما نشروا معلومات كاذبة وغير دقيقة بشأن أعداد المصابين لتشويه سمعة المملكة فى وسائل الإعلام العالمية.

وقد أجروا عمليات جراحية غير ضرورية كى تتفاقم أية جروح عانى منها المرضى، وقاموا بتصوير وإذاعة تلك الإصابات لوسائل الإعلام العالمية. لقد خططوا ونفذوا ذلك بدافع إرهابى، الهدف منه إخضاع المملكة للخطر ونشر الخوف بين سكانها تضامنًا مع تحقيق الأهداف غير المشروعة للمتظاهرين بالدوار باستخدام القوة والتهديد.

٦٩٩- بالإضافة إلى إنكار الادعاءات المذكورة أعلاه، وجهت الكوادر الطبية المتهمة ادعاءاتها هى الأخرى ضد حكومة البحرين وأنصارها فيما يتعلق بسلوكهم أثناء أحداث شهرى فبراير ومارس ٢٠١١ [٣٠٣]. وتتعلق هذه الادعاءات بما يلى:

أ- سوء الإدارة فى مجمع السلمانية الطبى وغياب التحضير للتعامل مع الأحداث؛
ب- نشر شائعات كاذبة وسرد للأحداث التى وقعت بمجمع السلمانية الطبى خلال المظاهرات؛
ج- الاعتداء على الطواقم الطبية فى الدوار؛
د- رفض إرسال سيارات إسعاف لمساعدة المصابين؛
هـ- الاعتقالات غير القانونية وسوء معاملة الكوادر الطبية من قبل السلطات؛
و- عدم توفير حق الحصول على الرعاية الطبية؛
ز- حملة إعلامية من التليفزيون البحرينى ومسئولين حكوميين ضد الكوادر الطبية المتهمة.

٧٠٠- يتناول البند رقم (١) الوارد أدناه الادعاء الأول فى حين يتناول البند رقم (٢) الادعاء الثاني، أما الادعاءات الثالث والرابع والخامس والسادس والسابع فتتناولها البنود أرقام (٩) و (١٠) و(١١) و(١٢) و(١٣) بالترتيب وكلٌ فيما يخصه.

إدارة مجمع السلمانية الطبى والسيطرة عليه

٧٠١- أشارت جميع التقارير إلى أنه كانت هناك مظاهرات، وفوضى بالتأكيد، بقسم الطوارئ بمجمع السلمانية الطبى وساحة انتظار السيارات الملاصقة خلال شهرى فبراير ومارس ٢٠١١ [٣٠٤].

٣٠٣ تستند هذه الادعاءات إلى رواياتهم هم للأحداث. كما أن مجموعة متنوعة من المستندات تدعم هذه الادعاءات بما فى ذلك أكثر من ٣٠ شاهد نفي فى القضية رقم ١٩١ لسنة ٢٠١١، وإفادات شهود ومقابلات أجرتها اللجنة، ومستندات (مثل إيصالات استلام ومحاضر اجتماعات) تم تقديمها كأدلة، وملفات من محاميهم وجمعيات حقوق الإنسان المحلية وتقارير صادرة عن منظمات دولية.

٣٠٤ خلال الفترة من ١٤ فبراير و٢٨ مارس ٢٠١١، تم استقبال ٢٢٦ مريضًا بمجمع السلمانية الطبى بسبب إصابات ذات صلة بالمظاهرات.

خلال تلك الفترة، وقد اتهم بعض أفراد الطاقم الطبى بأنهم قاموا بالسيطرة على ساحة انتظار السيارات وقسم الطوارئ وأداروا المجمع بأكمله دون تصريح من السلطات.

٧٠٢- تتركز شكاوى حكومة البحرين ضد الكوادر الطبية المتهمة في الادعاءات الثلاثة التالية: (أ) قيام مئات من المتظاهرين بدعم من الأطباء المتهمين بالسيطرة على ساحة انتظار السيارات بمجمع السلمانية الطبى وقسم الطوارئ بين ١٤ فبراير و١٦ مارس ٢٠١١؛ (ب) مُحاولة الكادر الطبى ومديرو المجمع السيطرة عليه وإدارته؛ (ج) تواطؤ الكادر الطبى مع المتظاهرين وجمعية الوفاق الوطنى الإسلامية (الوفاق)، وآخرين من الزعماء المدنيين وزعماء المعارضة فى إقامة الخيام والسيطرة على مجمع السلمانية الطبى.

٧٠٣- تلقت اللجنة بيانات متناقضة من حكومة البحرين والكادر الطبى المتهم. وقد ذكر بعض الشهود أن الأطباء المتهمين "اختطفوا" مجمع السلمانية الطبى وانتهكوا حقوق المرضى [٣٠٥]، بينما ذكر آخرون أن ذلك لم يحدث قط [٣٠٦].

٧٠٤- هناك إقرار عام بأن مجمع السلمانية الطبى لم يكن بأكمله تحت سيطرة المتظاهرين، وإنما بعض الأقسام، وأن المجمع استمر فى العمل بصفة عامة بشكل طبيعى. ومن جانب الحكومة البحرينية فقد أقر أحد وكلاء وزارة الصحة بأن المتظاهرين لم يسيطروا على أى جزء من المبنى، باستثناء قسم الطوارئ فى يوم الإخلاء الثانى للدوار (١٦ مارس ٢٠١١). فيما عدا ذلك كان مجمع السلمانية الطبى تحت سيطرة المديرين [٣٠٧]. كما أضاف أن حالة مخارج ومداخل مجمع السلمانية الطبى كانت طبيعية باستثناء فترات الطوارئ. وفى ٩ مارس ٢٠١١، بث التليفزيون البحرينى مقتطفًا يظهر الدكتور نزار البحارنة، وزير الصحة آنذاك، فى زيارة لمجمع السلمانية الطبى. كما أظهر ذلك المقطع تصريحات لوزير الصحة السابق والكوادر الطبية والمرضى من خلفيات متعددة تفيد أن الوضع كان هادئًا وطبيعيًا بمجمع السلمانية الطبى، وتطالب الأفراد بألا يصدقوا الشائعات حول ما يجرى فى مجمع السلمانية الطبى [٣٠٨].

٧٠٥- وبخصوص تشغيل مجمع السلمانية الطبى، وبعض الإجراءات التى اتخذت آنذاك بقصد إعادة التنظيم العملى، فقد ذكر رئيس قسم الطوارئ بأنه تم عقد اجتماعات يومى ١٩ و٢٠ فبراير

٣٠٥ انظر محضر اجتماع اللجنة بمجمع السلمانية الطبى، ٣٠ أغسطس ٢٠١١، والذى يتضمن إفادات شهود من الأطباء

٣٠٦ انظر إفادات الشهود المقدمة إلى اللجنة، ٢ أغسطس ٢٠١١، والشهود المذكورين أدناه.

٣٠٧ مقابلة مع اللجنة، ٣٠ يوليو ٢٠١١.

٣٠٨ موقع يوتيوب، http://www.youtube.com/watch?v=ILi3COUIULI تمت زيارة الموقع بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠١١.

٢٠١١ بين بعض الأطباء المتهمين ووكيل وزارة الصحة المساعد لشئون المستشفيات، لبحث مسألة إدارة مجمع السلمانية الطبى فى أوقات الأزمات.[٣٠٩] وقد كان وكيل وزارة الصحة المساعد لشئون المستشفيات فى ذلك الوقت يمثل وزير الصحة الذى كان خارج البلاد. وفى وقت لاحق، اقترح رئيس قسم الطوارئ إمكانية إسناد مهام محددة لبعض الأطباء من أجل تنظيم الوضع فى قسم الطوارئ. وتم قبول ذلك الاقتراح ووضعه موضع التنفيذ، بينما ظلت السلطة العامة فى يده. ومع ذلك، فلم تكن هذه الظروف واضحة تمامًا. إذ ذكر رئيس الخدمات الإدارية، [٣١٠] والوكيل المساعد للرعاية الأولية والصحة العامة،[٣١١] أن هذه الاجتماعات قد عقدت بالفعل، ولكن أضافا أن المناخ العام بمجمع السلمانية الطبى كان متوترًا للغاية وأنه خلال هذين الاجتماعين كان مديرو مجمع السلمانية الطبى تحت ضغط وكانوا، فى بعض الأحيان، يشعرون أنهم مهددون. وقد شاهدت اللجنة لقطات فيديو لكوادر طبية تهتف بقوة خارج الغرفة التى يبدو أن أحد الاجتماعين كان يجرى داخلها.

٧٠٦- وبالمثل، فقد ذكر كل من رئيس قسم الطوارئ، ونائب رئيس الطاقم الطبى، وأحد الأطباء بمستشفى قوة دفاع البحرين أن الأطباء المتهمين كانوا جزءًا من برنامج "موازٍ" وخطة موازية كانت تهدف إلى "اختطاف" المستشفى وأنظمتها الإدارية[٣١٢]. وعلى سبيل المثال، فقد زعموا أنه كانت هناك خطة للسيطرة على نظام الاتصال بواسطة أجهزة الاستدعاء الخاصة بالمستشفى المستخدمة للاتصال بين أعضاء الطاقم الطبى ومجمع السلمانية الطبى. وقد أشير إلى أن أحد الأسباب وراء رغبة المتظاهرين وأنصارهم من الطاقم الطبى فى السيطرة على المستشفى هو أن المجمع فى مأمن من تدخل الشرطة، كما أنه من غير المسموح للأجهزة الأمنية أن تدخل المستشفى أو أن تستخدم أى شكل من أشكال القوة فى محيطها. وقد أشار الطبيب بمستشفى قوة دفاع البحرين إلى أن قرار السيطرة على مجمع السلمانية الطبى ربما كان قد اتخُذ عندما شعر المتظاهرون والقوى السياسية من خلفهم أنهم حققوا أغراضهم "السياسية" وأرادوا الاستمرار وتضخيم نجاحهم والسيطرة على موقع ذى قيمة عالية. وقد ذكر نائب رئيس الطاقم الطبى أنه خلال الاجتماعات يومى ١٩ و٢٠ فبراير بدا أن بعض الأطباء كانوا يحاولون السيطرة على إدارة مجمع السلمانية الطبى واستبدال رؤساء الأقسام. ولكن هذه الخطوة تم رفضها، الأمر الذى دعاهم إلى محاولة السيطرة على مدخل ومخرج المرضى بقسم الطوارئ.

---

٣٠٩ محضر جلسة المحكمة يوم ٢٠ يونيو ٢٠١١ فى القضية رقم ١٩١ لسنة ٢٠١١.

٣١٠ محضر جلسة المحكمة يوم ٢٠ يونيو ٢٠١١ فى القضية رقم ١٩١ لسنة ٢٠١١.

٣١١ مقابلة مع اللجنة، ٣٠ يوليو ٢٠١١.

٣١٢ مقابلة مع اللجنة، ٢٨ أغسطس ٢٠١١.

٧٠٧- ذكر النائب العام العسكرى فى لائحة الاتهام الرسمية أن أحد الأطباء المتهمين قاد مجموعة من الأطباء والممرضات للتجمع بدوار مجلس التعاون ولترديد الشعارات المناوئة للنظام واحتلال أكبر مستشفى فى البحرين دعمًا لهدفهم وهو إسقاط النظام. وأضاف أن تلك المجموعة اجتمعت يوم ١٧ فبراير ٢٠١١ فى منطقة مجاورة لقسم الطوارئ بمجمع السلمانية الطبى. وفى صباح اليوم التالى، حضروا إلى منزل أحد الأطباء المتهمين للمشاركة فى اجتماع ترأسه قائد الأطباء المتهمين. وفى ذلك الاجتماع، تبادلوا التصريحات وناقشوا التطورات بدوار مجلس التعاون. وقد ادعى النائب العام العسكرى أنهم اتفقوا على صياغة بيان يطالب بإقالة وزير الصحة، بينما تقوم جمعية الوفاق بتقديم شكوى فى هذا الصدد ضد البحرين. ثم قامت المجموعة بعد ذلك، وفقاً لما ورد عن النائب العام العسكري، بتنظيم وقفة احتجاجية صامتة فى ساحة مجمع السلمانية الطبى، أثناء فترة الدوام، استجابةً لنداء وجهه الطبيب الذى اجتمعوا فى منزله. وقد تلوا البيان الذى صاغوه، يحثون فيه على الإخلال بأمن واستقرار البحرين. كما أضاف أنه فى يوم ١٩ فبراير، تقابل قائد الأطباء المتهمين وطبيب متهم آخر فى قسم الآشعة بمجمع السلمانية الطبى. ثم انضم إليهم فى وقت لاحق بعض الكوادر الطبية المتهمة الأخرى. واتفقوا على الاجتماع فى اليوم التالى الساعة الثامنة صباحًا بعيادة قائد الأطباء المتهمين من أجل تشكيل لجان تهدف إلى حشد الدعم للمظاهرات المناوئة للنظام فى دوار مجلس التعاون. ثم قاموا بتوزيع الأدوار فيما بينهم.

٧٠٨- ادعت الحكومة البحرينية أن الكوادر الطبية المتهمة تواطأت مع المتظاهرين وجماعات المعارضة، وكذلك مع قوى أجنبية. وقد تضمن ذلك مساعدة المتظاهرين فى إقامة الخيام ومقر ثانٍ لهم بمجمع السلمانية الطبى. وتعتمد رواية الحكومة البحرينية فى الأساس على إفادات الشهود. على سبيل المثال، فقد شهدت نائب رئيس الطاقم الطبى أنها عندما سألت أحد الأطباء المتهمين عن سبب دعمه للمتظاهرين، وعن مساهمته فى الجهود الرامية إلى السيطرة على المستشفى، قال "'إنهم' تلقوا وعودًا من السفارة الأمريكية بالسيطرة على البلاد."[٣١٣] وأضافت أنه تم عقد اجتماع كبير وضع خلاله الأطباء المؤيدون للمتظاهرين خططًا للسيطرة على مجمع السلمانية الطبى. وقد عقد ذلك الاجتماع رغم حالة الفوضى بمجمع السلمانية الطبى، ورغم حاجة المجمع إلى جهود هؤلاء الأطباء الذين كانوا أكثر اهتمامًا بتنظيم عملية السيطرة على المجمع ككل. وأضافت أنها لم تكن على علم مسبقًا بالانتماء السياسى لهؤلاء الأطباء، ولكن بمجرد بدء الأحداث بدءوا يعلنون أنهم "وفاقيون".

٣١٣ مقابلة مع اللجنة، ٢٨ أغسطس ٢٠١١.

٧٠٩- أفاد رئيس الخدمات الإدارية بمجمع السلمانية الطبى أنه تم إقامة الخيام بمجمع السلمانية الطبى بعلم أحد الأطباء المتهمين.[٣١٤] ووفقًا لما ذكره من يزعم أنه قائد الأطباء المتهمين، فقد تعاون ذلك الطبيب المتهم مع المتظاهرين فى إقامة الخيام، إلا أن أيًا من الأطباء الآخرين لم يقم بذلك[٣١٥].

٧١٠- وفي يوم ١٣ سبتمبر ٢٠١١، قدمت مجموعة العشرين شخصًا من الكوادر الطبية الذين أدينوا بارتكاب جنايات مختلفة بيانًا بشأن روايتهم للأحداث:[٣١٦] .

لقد جلسنا سويًا لتناول القهوة يوم ١٨ فبراير نشد من أزر بعضنا البعض لما حدث يوم ١٧ فبراير. ثم أخذنا نفكر فى كيفية مساعدة وزارة الصحة. وقررنا ألا نقوم بفعل أى شيء دون موافقة وزارة الصحة. ولذلك، كان هناك لقاء مع الوكيل المساعد لشئون المستسفيات بوزارة الصحة لإبلاغه أننا كأعضاء فريق طبى نرغب فى المساعدة بأى طريقة حالة موافقته وتحت إشرافه.

عقد اجتماع يوم السبت ١٩ فبراير استجابة للأحداث التى وقعت قبلها بيومين. وقد حضر مجموعة من الأطباء ذلك الاجتماع من بينهم الوكيل المساعد لشئون المستشفيات بوزارة الصحة. حدث ذلك فى غضون الساعة ٨:٣٠ صباحًا بالطابق الثالث فى غرفة الاجتماعات بقسم الأطفال. وقد تجاوز عدد الأطباء الحاضرين أربعين طبيبًا من بينهم العديد من الاستشاريين. كما كان من بينهم رؤساء الأقسام بما فى ذلك وحدة العناية المركزية، وقسم الأطفال، وقسم أمراض النساء والتوليد.

وقد ذكر بكل وضوح أن الغرض من الاجتماع كان اتخاذ قرار حول كيفية دعم وتسهيل دور الأقسام فى حالات الطوارئ التى تتطلب وجود عدد إضافى من الأطباء والممرضين والمنشآت مثل غرف العمليات وأدوية التخدير وغيرها. كما أنه ذكر بوضوح تام أن ذلك لن يتداخل مع وظائف الأطباء الذين يتم استدعاؤهم فى جميع الأقسام. فقد كان دورهم هو تحقيق الاتصال والتنسيق بين الأقسام المختلفة. بل إن بعض الأطباء الذين أسندت إليهم هذه المهام كانوا بالفعل رؤساء أقسام مثل العناية المركزة وأمراض النساء والتوليد والأطفال. فقد أسندت إلى أحد الأطباء المتهمين على سبيل المثال مسئولية غرفة العمليات، وعقب الاجتماع مباشرة قام بالاتصال برئيس قسم الجراحة ورئيس قسم جراحة العظام وأبلغهما بذلك. وأكد على أن دوره ليس إلا دور مساعد وأن كليهما رحب بذلك. ولحسن الحظ لم تحدث أية حالات طارئة حتى يوم ١٣ مارس ٢٠١١. وفى نهاية الاجتماع، كان الوكيل المساعد لشئون

٣١٤ محضر جلسة المحكمة يوم ٢٠ يونيو فى القضية رقم ١٩١ لسنة ٢٠١١ (شاهد ادعاء للنيابة العسكرية).

٣١٥ مقابلة مع اللجنة، ٢٧ يوليو ٢٠١١.

٣١٦ رسالة إلكترونية مقدمة إلى اللجنة يوم ١٣ سبتمبر ٢٠١١.

المستشفيات بوزارة الصحة قد وافق على كافة الأمور، وعندما سئل عما إذا كان ذلك الاجتماع رسميًا أجاب بنعم وأنه بموافقة الوكيل المساعد لشئون المستشفيات بوزارة الصحة. وقد كان ذلك هو تعليقه على وجه الدقة.

٧١١- وقد ذكر أحد الأطباء المتهمين يوم ١٩ فبراير ٢٠١١ أنها ذهبت إلى القسم الخاص بها للتأكد من أن تفعيل خطة مواجهة الكوارث كان يسير على ما يرام.[٣١٧] وقد بدا كل شيء طبيعيًا. ثم سمعت بعد ذلك، على حسب قولها، نداءً يدعو إلى اجتماع لكافة الأطباء بالطابق الثالث وذكر أن الشخص الذى يزعم أنه قائد الأطباء المتهمين كان مسئولاً عن تلك الدعوة، وعندما توجه إلى قاعة الاجتماعات وجدها مغلقة وكان أحد العاملين بغرفة العمليات يمنع الناس من الدخول. وعندما سمح للناس بالدخول إلى الغرفة، رأى أن من كانوا حاضرين في ذلك الاجتماع المغلق يتمثلون في الشخص المنسوب إليه كونه قائد الأطباء المتهمين بالإضافة إلى العديد من الأطباء الآخرين. وذكر أنه لم يكن واضحًا ما جرى خلال ذلك الاجتماع المغلق.

٧١٢- أبلغ أحد الأطباء المتهمين اللجنة أن اجتماعًا ثانيًا، والذى كان اجتماعًا مفتوحًا وحضره العديد من الأطباء الآخرين، عقد بدعوة من الشخص المنسوب إليه كونه قائد الأطباء المتهمين. ولاحظ أن ذلك الطبيب كان متوترًا وفى حالة عقلية سيئة نظرًا للوضع المضطرب فى المجمع والبلاد. وبدأ الاجتماع بعرض شرح خلاله أن الاجتماع يعقد بالتعاون مع الوكيل المساعد لشئون المستشفيات بوزارة الصحة فى ضوء أحداث ١٧ فبراير ٢٠١١، وأنه قد تم الاتفاق معه على أنه سيتم تفعيل فريق آخر بقسم الطوارئ. وخلال ذلك العرض، دخل الوكيل المساعد لشئون المستشفيات وعلق على تلك التصريحات. وكان هناك مشهد غير مفهوم عندما طلب الشخص الذى عقد الاجتماع من الجميع التصفيق للوكيل المساعد. وقد بدا أن كليهما قد اتفقا على توزيع المهام على أساس ما يلى: (١) يتولى أحد الأطباء مسئولية فريق الطوارئ بالنظر إلى خبرته مع "الفورمولا وان"، (٢) يتولى الشخص الذى عقد الاجتماع مسئولية الاتصال بين المتظاهرين ومديرى مجمع السلمانية الطبى، (٣) وأن يكون هناك طبيب آخر مسئول عن غرفة العمليات، و(٤) وأن يكون أحد الأطباء المتهمين مسئولاً عن وحدة العناية المركزة. وكانوا يأملون أن يتعاون الجميع. وأضاف نائب رئيس الطاقم الطبى أنه اتصل هاتفيًا عقب الاجتماع بالشاهد ليخبره عن الفريق المكون من الوكيل المساعد لشئون المستشفيات بوزارة الصحة والطبيب الذى عقد الاجتماع.

٣١٧ إفادة شاهد مقدمة الي اللجنة يوم ٤ أغسطس ٢٠١١.

٧١٣- وقد ذكرت إحدى الطبيبات المتهمات أنها أبلغت يوم ٢٠ فبراير ٢٠١١ بوجود اجتماع آخر مع أحد وكلاء وزارة الصحة. وقد حضر معظم رؤساء الأقسام ذلك الاجتماع بمن فيهم رئيس قسم الطوارئ وآخرين. وتمت مناقشة الوضع الراهن بمجمع السلمانية الطبى وتم إبلاغ الحاضرين بما اتفق عليه بشأن فريق مواجهة الكوارث من قبل الوكيل المساعد لشئون المستشفيات والطبيب الذى عقد الاجتماع فى اليوم السابق. ثم قدم رئيس كل قسم ما لديه من مستجدات خاصة بفريق مكافحة الكوارث، وتم إصدار منشور دورى بشأن الوضع آنذاك[٣١٨].

٧١٤- وفيما يتعلق بخطط الأزمات، زودت نفس الطبيبة المتهمة اللجنة بنسخة من العرض الذى قدمته عن "برنامج التأهب لمواجهة الكوارث" فى وزارة الصحة يوم ٧ فبراير. وقد ذكر رئيس الطاقم الطبى بمجمع السلمانية الطبى، أنه كان هناك ٥٦ طبيبًا مقسمين على مدار ثلاث نوبات بقسم الطوارئ، وأثناء فترات "الكوارث" كان يتم استدعاء المزيد من الأطباء للانضمام إلى فريق الطوارئ، خاصة فى أيام ١٤ و١٥ و١٧ فبراير ٢٠١١. وكان يتم إعلان حالة التأهب لمواجهة الكوارث لنحو ست ساعات فى كل مرة[٣١٩].

٧١٥- وقد ذكر عدد من الكوادر الطبية المتهمة أنهم استشعروا بعض أوجه القصور فى خطة الطوارئ وفى التعامل مع الموقف عقب الإخلاء الأول لدوار مجلس التعاون. وكانوا يعتقدون أن قصور وزارة الصحة فى الاستعداد للأحداث والتعامل معها كان السبب الرئيسى فى حالة الفوضى بالمجمع. وشعروا أنه يتوجب عليهم تقديم خدماتهم بشكل تطوعى فى الخيمة الطبية بالدوار من أجل التعامل مع الأزمة.

٧١٦- كما ذكر الطبيب المتهم والذى أسندت إليه مسئولية غرفة العمليات أنه من غير الصحيح أنه وباقى الأطباء المتهمين "اختطفوا" المستشفى. فقد اعتبر اختطاف مستشفى لمدة ٣٠ يومًا دون تدخل حكومة البحرين أمرًا مستحيلاً، وأنه من المستحيل لعدد بسيط من الأطباء أن يختطفوا المستشفى العام الوحيدة فى البلاد لمدة طويلة. وذكر أنه لم يتم إصدار أية أوامر إدارية من الطاقم الطبى بالمستشفى باستثناء الإدارة العليا بمجمع السلمانية الطبى. كما أن أية أوامر صادرة عن المستشفى كان يتوجب توقيعها من الوكيل المساعد لمجمع السلمانية الطبى أو رئيس الطاقم الطبى. وقد اضطلع رؤساء الأقسام المعنيين بكافة مسئولياتهم الإدارية. وفى الممارسة العملية، كانت الأوامر تصدر إلى الأطباء من رؤساء الأقسام ورئيس الطاقم الطبى والوكيل المساعد فقط.

---

٣١٨ تم تقديم ذلك المنشور الدورى إلى اللجنة.

٣١٩ مقابلة مع اللجنة، ٢٨ أغسطس ٢٠١١.

الأحداث عند مجمع السلمانية الطبي

ومن الناحية الإدارية كان مجمع السلمانية الطبى يعمل بشكل طبيعى، وكانت الاجتماعات تعقد وكان الطاقم الطبى يتلقى التعليمات وفقًا لخطة مواجهة الكوارث. ورغم أن أسر المتظاهرين تجمعوا فى ساحة انتظار السيارات خارج قسم الطوارئ، فإن ذلك لم يعق الدخول إلى المجمع الطبى. كما أضاف الطبيب المتهم أن الطاقم الطبى بالمستشفى كان مشغولاً بعلاج الضحايا دون التدخل فى أية أحداث أخرى.[٣٢٠] وذكر أن مسئولية الأطباء كانت التعامل مع المصابين وأن أية مخاوف أمنية كانت مسئولية أمن وإدارة المستشفى.[٣٢١] وقد أيد أحد حارس أمن بوزارة الصحة هذا القول وأكد أن أفراد الأمن لديهم اتفاق مع وزارة الداخلية يتولى بموجبه أفراد الأمن إدارة قسم الطوارئ بمجمع السلمانية الطبى أثناء فترات الأزمات وأن يتولوا مسئولية مخارج ومداخل المستشفى، وأن يتلقوا التعليمات من إدارة مجمع السلمانية الطبى وليس من الأطباء[٣٢٢].

٧١٧- أنكر كافة أفراد الكادر الطبى المتهم وجود أية علاقة بينهم وبين المتظاهرين. وقد أيدت شهادات شهود الادعاء فى تلك المحاكمات رواية الكوادر الطبية للأحداث. على سبيل المثال، ذكر رئيس الخدمات الإدارية نمجمع السلمانية الطبى أن الوكيل المساعد لشئون المستشفيات بوزارة الصحة وافق على أن يتعامل أحد الأطباء المتهمين مع المتظاهرين لما له من تأثير واضح عليهم[٣٢٣].

٧١٨- وقد ذكر أحد الأطباء المتهمين أنه يوم ١٩ فبراير ٢٠١١ طلب طبيبان متهمان آخران من المتظاهرين مغادرة قسم الطوارئ.[٣٢٤] وكان هناك اجتماع رسمى يوم ١٩ فبراير طالب خلاله الوكيل المساعد للشئون المالية الأطباء بأن يطلبوا من المتظاهرين مغادرة قسم الطوارئ. كما ذكر أن أيًا من الأطباء المتهمين لم يتواطأ مع المتظاهرين المتعتصمين بالخيام عند مجمع السلمانية الطبى، وأن الأطباء لم يأمروا المتظاهرين بالبقاء هناك.

٧١٩- وقد قدم الأطباء المنسوب إليهم ارتكاب جنايات بيانًا إلى اللجنة أكدوا فيه ما يلى:

لم تكن هناك أية علاقة بين الأطباء والمتظاهرين. فقد اقتصر دور الأطباء على معالجة المرضى المصابين وفقًا لطبيعة إصاباتهم. وكانت مبانى المستشفى تحت السيطرة الكاملة لإدارة المستشفى.[٣٢٥]

---

٣٢٠ إفادة مكتوبة مقدمة إلى اللجنة من قبل وزارة الصحة بعنوان "مجمع السلمانية الطبي"، ١٠ سبتمبر ٢٠١١.

٣٢١ إفادة شاهد مقدمة إلى اللجنة، ٢ أغسطس ٢٠١١.

٣٢٢ محضر جلسة المحكمة يوم ٧ سبتمبر ٢٠١١ فى القضية رقم ١٩١ لسنة ٢٠١١ (شهادة شاهد دفاع).

٣٢٣ محضر جلسة المحكمة يوم ٧ سبتمبر ٢٠١١ فى القضية رقم ١٩١ لسنة ٢٠١١.

٣٢٤ مقابلة مع اللجنة، ٢٧ يوليو ٢٠١١.

٣٢٥ قدمت الكوادر الطبية نسخة من تقرير صحفى من قبل وكيل الوزارة المساعد لخدمات المستشفي والذى أدلى فيه بتصريح بذات المعنى.

... كان هناك نوعان من الخيام خارج المستشفى بساحة انتظار السيارات أمام قسم الطوارئ: فقد أقامت إدارة المستشفى الخيمة الطبية لاستيعاب السيل المتوقع من المرضى فى حالات الكوارث. وقد أقيمت هذه الخيمة بإذن من وتحت إشراف إدارة المستشفى. أما باقى الخيام فقد أقامها المتظاهرون ولم يكن للأطباء أية صلة بهم.[٣٢٦]"

٧٢٠- ذكر أحد المهندسين بوزارة الصحة أن الإدارة الهندسية بالوزارة أقامت الخيمة الكبيرة فى ساحة انتظار السيارات بناءً على تعليمات من إدارة المستشفى.[٣٢٧]

٧٢١- قدم محامٍ عن العديد من الأطباء المتهمين، صورة من رسالة عبر البريد الإلكترونى أرسلت فى ٢١ فبراير ٢٠١١ من قبل الوكيل المساعد للرعاية الأولية إلى كافة العاملين فى مجال الرعاية الصحية. الرسالة شكرت العاملين فى مجال الرعاية الصحية على جهودهم التى بذلوها على نحو كامل أثناء فترة الأحداث.

٧٢٢- وفقًا للبيان المقدم إلى اللجنة من الكوادر الطبية المتهمة:

رغم أن القليل من الأطباء أعضاء فى الوفاق وهى جمعية بحرينية رسمية تعمل بشكل قانونى وفقًا للقانون البحرينى، لم يكن لها أى تأثير عليهم أثناء تأديتهم لواجباتهم كأطباء... بعض الأطباء الآخرين أعضاء فى جماعات سياسية أخرى. ويمكننا التأكيد أن الأطباء لم يفسحوا المجال لرجال الدين وأعضاء البرلمان من الوفاق داخل مجمع السلمانية الطبى، إذ إن المستشفى كانت تحت مسئولية إدارة المجمع الطبى فى جميع الأوقات.[٣٢٨]"

٧٢٣- وفي ذات الوقت أنكرت السلطات الادعاءات التى أطلقت بحقها من قبل الكوادر الطبية المتهمة بشأن سوء إدارة مجمع السلمانية الطبى. وأرجعت حكومة البحرين سبب الفوضى وسوء التنظيم إلى المتظاهرين والطاقم الطبى المتهم. كما أكد الطاقم الإدارى للمجمع أنهم شعروا بالتهديد خلال الاجتماعين اللذين عقدا يوم ١٩ فبراير وأجبروا على السماح للأطباء المتهمين بأن يقوموا بتشغيل المستشفى، وعلى الموافقة على نقل بعض القائمين على أقسام مختلفة بما يسمح للأطباء المتهمين بالسيطرة على زمام الأمور.

---

٣٢٦ رسالة إلكترونية مقدمة إلى اللجنة يوم ١٣ سبتمبر ٢٠١١. (النص الأصلى باللغة الإنجليزية)

٣٢٧ محضر جلسة المحكمة يوم ٧ سبتمبر ٢٠١١ فى القضية رقم ١٩١ لسنة ٢٠١١ (شهادة شاهد دفاع).

٣٢٨ رسالة إلكترونية مقدمة إلى اللجنة يوم ١٣ سبتمبر ٢٠١١. (النص الأصلى باللغة الإنجليزية)

نشر شائعات ومعلومات كاذبة

٧٢٤- وفقًا للمادة ١٦٨ من قانون العقوبات البحرينى المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٢، تعد مخالفة للقانون الإذاعة العمدية لأخبار أو تقارير أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة أو بث دعايات مثيرة إذا كان من شأن ذلك اضطراب الأمن العام.[٣٢٩] وتدعى السلطات أن الطاقم الطبى بمجمع السلمانية الطبى نشر عمدًا شائعات ومعلومات كاذبة بشأن الأحداث التى وقعت بمجمع السلمانية الطبى أثناء المظاهرات. كما وجهت اتهامات بأن الطاقم الطبى ساعد فى تنظيم أحداث معينة.

٧٢٥- وبشكل أكثر تحديدًا، فقد تضمن هذه الاتهامات ما يلى: (أ) قدم الطاقم الطبى معلومات كاذبة لوسائل الإعلام؛ (ب) زود الطاقم الطبى المتظاهرين بأكياس الدم لكى يتسنى لهم تلطيخ أنفسهم بالدماء لإدانة قوات الأمن؛ (ج) أعطى الطاقم الطبى مادة الأتروبين للمصابين لمحاكاة الإصابات الناتجة عن التعرض لغاز الأعصاب.

٧٢٦- ودعماً للاتهام بإعطاء مادة الأتروبين، فلقد قدم إلى اللجنة تسجيل فيديو خاص بقناة الجزيرة يوم ١٥ مارس ٢٠١١، يظهر مريضًا فى حالة تشنج مماثلة لتلك التى تظهر على الشخص الذى تعرض لغاز الأعصاب،[٣٣٠] وذلك بغرض إدانة قوات الأمن. وقد ذكر أحد الأطباء أن اثنين من الأطباء المتهمين أصدرا أوامر بإعطاء الأتروبين للمرضى.[٣٣١] وقد أفاد موظف بمجمع السلمانية الطبى أنه شاهد أحد الأطباء يعطى الأتروبين للمرضى.[٣٣٢]

٧٢٧- أما بشأن الاتهامات المتعلقة بقيام المتظاهرين بسكب الدماء على أنفسهم لكى يظهروا وكأنهم مصابون، فهى تستند فى الأساس إلى إفادات الشهود ولقطات فيديو مصورة. فقد ذكر سائق سيارة إسعاف أردنى أنه أثناء المظاهرات بمرفأ البحرين المالى، والتى جرت من ٦ إلى ١١ مارس ٢٠١١، شاهد متظاهرين يسكبون الدماء على ملابسهم وأجسادهم كى يبدو وكأنهم مصابون.[٣٣٣] كما تلقى محققو اللجنة لقطات فيديو تظهر متظاهرين يسكبون الدماء من أكياس الدم على ملابسهم.

---

٣٢٩ أنظر النتائج التي خلصت إليها اللجنة في هذا الفصل

٣٣٠موقع يوتيوب، http://www.youtube.com/watch?v=IIJIPEdsDCo تمت زيارة الموقع ٦ نوفمبر ٢٠١١.

٣٣١ مقابلة مع اللجنة، ٣٠ يوليو ٢٠١١.

٣٣٢ محضر جلسة المحكمة يوم ٣٠ يونيو فى القضية رقم ١٩١ لسنة ٢٠١١ (شهادة شاهد ادعاء للنيابة العسكرية).

٣٣٣ مقابلة مع اللجنة، ٣٠ يوليو ٢٠١١.

٧٢٨- وتستند الادعاءات المتعلقة بتقديم معلومات كاذبة إلى وسائل الإعلام إلى إفادات شهود الرؤية وتسجيلات فيديو والانطباع الذى تولد لدى البعض من التصريحات الواردة بتلك التسجيلات. فقد ادعت حكومة البحرين أن بعض الكوادر الطبية بالغت فى وصف حجم وأعداد الإصابات. من ناحية أخرى، تدعى الكوادر الطبية أن المسئولين الحكوميين تعمدوا التقليل من أعداد المصابين. وذكر نائب رئيس الطاقم الطبى أن أحد الأطباء المتهمين يوم ١٧ فبراير ٢٠١١ لم يبذل أى جهد لمساعدة الضحايا، بل كان يجوب المستشفى مع طاقم قناة الجزيرة بدلاً من ذلك.[٣٣٤] وفى اليوم التالى، صرح ذلك الطبيب بأن هناك أعدادًا كبيرة من الضحايا مستلقية على الأرض فى كافة أنحاء المجمع، رغم أن إجمالى عدد المصابين بالمجمع فى ذلك اليوم كان فى واقع الأمر أقل من اليوم السابق. ووفقًا لنائب رئيس الطاقم الطبى وأطباء آخرين، كان ذلك الطبيب المتهم يعلم الأعداد الحقيقية للمصابين وأدلى عمدًا بتصريحات كاذبة لوسائل الإعلام.

٧٢٩- كما اتهمت حكومة البحرين بعض المتظاهرين بانتحال صفة الطاقم الطبى. وقدمت إدارة مجمع السلمانية الطبى تسجيل فيديو يظهر أحد الأشخاص ينتحل كذبًا صفة طبيب بينما يقوم بإجراء مقابلة عبر الهاتف مع إحدى القنوات الإخبارية.[٣٣٥] وقد أكدت إدارة المستشفى أن ذلك الشخص ليس من بين أعضاء الطاقم الطبى بمجمع السلمانية الطبى. ولا توجد أية أدلة تشير إلى وجود أية علاقة بين ذلك الشخص والكوادر الطبية المتهمة. كما أنه لا يوجد لدى اللجنة أى سجل يفيد رد الطاقم الطبى على ذلك الادعاء.

٧٣٠- أنكر كافة أفراد الطاقم الطبى المتهم كافة ادعاءات حكومة البحرين المذكورة أعلاه. فقد ذكر أحد الأطباء، ردًا على الادعاء أن الطاقم الطبى أعطى مادة الأتروبين للمرضى لمحاكاة أعراض التعرض لغاز الأعصاب، أن الطاقم الطبى شهد يوم ١٣ مارس ٢٠١١ إصابات غريبة بالمتظاهرين تضمنت نوبات تقلص الأعصاب وتشنجات والتى لم يتمكنوا من تشخيصها بوضوح. واشتبهوا أن إصاباتهم قد تكون ناتجة عن أحد أنواع غاز الفسفور أو غاز الأعصاب. ثم تعاملوا مع المتظاهرين وفقًا للأعراض باستخدام الأتروبين والكورتيزون والأوكسجين. كما أضاف أنه كان يومًا عصيبًا وكان المرضى مستلقين على أرض المستشفى وفى ساحة انتظار السيارات، من بينهم حالات كثيرة تعرضت لاستنشاق الغاز.

---

٣٣٤ مقابلة مع اللجنة، ٢٨ أغسطس ٢٠١١.

٣٣٥ تسجيل فيديو مقدم من وزارة الصحة.

٧٣١- وفيما يتعلق بالادعاء أن المتظاهرين سكبوا الدماء على أنفسهم، فقد استند رد الكوادر الطبية المتهمة على شهادات شهود النفى المقدمة فى القضية رقم ١٩١ لسنة ٢٠١١. وتدعى تلك الشهادات أن صرف أى كيس من أكياس الدم يتطلب توقيع أحد الأطباء والشخص المسئول عن بنك الدم، وأن ذلك كان سيجعل الأمر بالغ الصعوبة، إن لم يكن مستحيلاً، بالنسبة للأطباء للحصول على كميات كبيرة من أكياس الدم دون التوقيع على ذلك[٣٣٦].

٧٣٢- وقد ذكرت الكوادر الطبية المتهمة أنها عقدت مقابلات صحفية مع وسائل الإعلام الأجنبية، لكنها أنكرت أن تكون تلك المقابلات قد احتوت على أية تصريحات كاذبة عمدًا. وذكر الطبيب المشار إليه فى الفقرة رقم ٧٢٨ أنه أجرى مقابلات صحفية مع وسائل الإعلام العالمية، مثل قناة الجزيرة، بالنسبة للأحداث التى تعلقت بالمستشفى وأعداد المصابين الذين يتلقون العلاج بالمستشفى[٣٣٧]. وفى ١٨ فبراير ٢٠١١، أجرى مقابلة صحفية مع قناة الجزيرة ذكر فيها أنه كان هناك مئات الأشخاص المصابين بمجمع السلمانية الطبى. فقد كان يعتقد أن من واجبه الإدلاء بصورة حقيقية عما كان يدور داخل المستشفى دون أى تغيير. وقد اعتبر أن المعلومات التى كانت وزارة الصحة تعطيها للرأى العام ووسائل الإعلام العالمية غير صحيحة. فقد كانت وزارة الصحة تقلل من أعداد الأشخاص المصابين. وذكر أن وزارة الصحة أصدرت تصريحًا غير دقيق بالمرة فيما ذكرته من أعداد المصابين أو الأحداث المتعلقة بمجمع السلمانية الطبى، كما صرح وزير الصحة فى مرة سابقة على تليفزيون الدولة أنه لم يكن هناك سوى سبعة مرضى إصاباتهم طفيفة.[٣٣٨]

تسهيل دخول وسائل الإعلام إلى المجمع

٧٣٣- يتعلق هذا الادعاء بما يلى: (أ) تسهيل دخول وسائل الإعلام إلى مجمع السلمانية الطبى؛ (ب) وإجراء المقابلات الصحفية مع وسائل الإعلام؛ (ج) والإخلال بحق المريض فى الخصوصية.

٧٣٤- أظهرت تسجيلات الفيديو أن وسائل الإعلام كانت قادرة على إجراء المقابلات الصحفية والحصول على لقطات مصورة من داخل مجمع السلمانية الطبى. وقد أكدت الكوادر الطبية

---

٣٣٦ محضر جلسة المحكمة يوم ٢٠ يونيو فى القضية رقم ١٩١ لسنة ٢٠١١.

٣٣٧ إفادة شاهد مقدمة إلى اللجنة، ٢ أغسطس ٢٠١١.

٣٣٨ *البيان الثانى (٢): جمعية الأطباء البحرينية وجمعية أطباء الفم والأسنان البحرينية*، صحيفة الوسط البحرينية (١٩ فبراير ٢٠١١)، http://www.alwasatnews.com/3088/news/read/528059/1.html تمت زيارة الموقع ٤ نوفمبر ٢٠١١.

المتهمة أنها أجرت مقابلات صحفية مع وسائل الإعلام داخل المستشفى.[٣٣٩] وكان جلياً أن كلاً من وسائل الإعلام الأجنبية والتليفزيون البحرينى تمكنوا من الحصول على لقطات مصورة من داخل مجمع السلمانية الطبى، بما فى ذلك لقطات مصورة لأشخاص مصابين داخل المستشفى.

٧٣٥- وقد كانت رؤية حكومة البحرين للأحداث أن الكوادر الطبية المتهمة ساعدت فى دخول وسائل الإعلام، وبخاصة وسائل الإعلام العالمية، إلى مجمع السلمانية الطبى. فقد ذكر الوكيل المساعد للرعاية الأولية أن وسائل الإعلام تجولت بحرية داخل المستشفى.[٣٤٠] كما ذكر رئيس قسم الطوارئ أن ذلك حدث بمساعدة العديد من الأطباء.[٣٤١] وقد ذكر رئيس الأطباء المقيمين أنه بينما كان يعالج المتظاهر فاضل متروك (المتظاهر الثانى الذى توفى يوم ١٦ فبراير ٢٠١١) فوجئ بوسائل الإعلام تدخل الغرفة فجأة، لتتحول الغرفة إلى ساحة إعلامية.[٣٤٢] كما ذكر سائق سيارة إسعاف أردنى أنه شهد مراسلين أجانب يسمح لهم باستخدام الحاسبات الآلية الخاصة بالمجمع لإرسال الصور ومقاطع الفيديو وتقارير طبية إلى الخارج.[٣٤٣]

٧٣٦- وذكرت الكوادر الطبية المتهمة أنه أثناء إجراء المقابلات الصحفية لوسائل الإعلام الأجنبية لم يكن مسموحًا لهم التحرك بحرية داخل مجمع السلمانية الطبكما عرض أحد الأطباء وجهة نظر مختلفة، حيث ذكر أنه على حد علمه لم تصدر أية أوامر عن إدارة المستشفى بمنع وصول وسائل الإعلام إلى مجمع السلمانية الطبى. وقد كرر طبيب آخر ملاحظة مماثلة.[٣٤٤]

المسيرات والتجمعات غير المرخص بها والتى قامت بها الكوادر الطبية

٧٣٧- وفقًا لرواية الحكومة، نظمت الكوادر الطبية مسيرات ومظاهرات غير قانونية داخل وخارج مجمع السلمانية الطبى. وقد تلقت اللجنة عدة مقاطع فيديو تظهر الكوادر الطبية أثناء مشاركتها فى ترديد هتافات سياسية داخل مجمع السلمانية الطبى يوم ١٧ فبراير ٢٠١١. ويظهر تسجيلان مصوران آخران لنفس الأحداث ممرضات وعاملين من غير الأطباء وهم يهتفون، "الشعب يريد

٣٣٩ إفادة مكتوبة مقدمة إلى اللجنة من أحد الأطباء المتهمين، ٢ أغسطس ٢٠١١. انظر أيضًا التغطية المصورة لقناة الجزيرة. موقع يوتيوب، http://www.youtube.com/watch?v=IIJIPEdsDCo تمت زيارة الموقع بتاريخ ٤ نوفمبر ٢٠١١.

٣٤٠ مقابلة مع اللجنة، ٣٠ يوليو ٢٠١١.

٣٤١ مقابلة مع اللجنة، ٣٠ يوليو ٢٠١١.

٣٤٢ مقابلة مع اللجنة، ٣٠ يوليو ٢٠١١.

٣٤٣ مقابلة مع اللجنة، ٣٠ يوليو ٢٠١١.

٣٤٤ محضر جلسة المحكمة يوم ٧ سبتمبر ٢٠١١ فى القضية رقم ١٩١ لسنة ٢٠١١ (شهادة شاهد دفاع).

إسقاط النظام".[٣٤٥] ويظهر تسجيل فيديو آخر لنفس اليوم بعض الكوادر الطبية تطالب بإسقاط وزير الصحة.[٣٤٦] كما توجد لقطات مصورة لمظاهرة مؤيدة للحكومة يقيمها بعض أفراد الكادر الطبى داخل مجمع السلمانية الطبى، والذى بُث على التليفزيون البحرينى يوم ١١ مايو ٢٠١١.[٣٤٧]

٧٣٨- تلقت اللجنة تسجيلات فيديو تصور المتظاهرين بمجمع السلمانية الطبى يرددون شعارات عنصرية مثل "اخرجوا أيها المواطنون المجنسون" ويظهر تسجيل فيديو آخر متظاهرين وهم يهتفون "الموت لآل خليفة" خارج غرفة الطوارئ.[٣٤٨]

٧٣٩- وبالنسبة للمظاهرات التى شاركت فيها الكوادر الطبية المتهمة، قالت موظفة بمجمع السلمانية الطبى، إن أحد الأطباء المتهمين كان مسئولاً عن المظاهرات التى شاركت فيها الكوادر الطبية وأنه كان على صلة وثيقة بالمتظاهرين.[٣٤٩] فقد شجع ذلك الطبيب وآخرون الكوادر الطبية على المشاركة فى المظاهرات. وقد قدم جراح بمجمع السلمانية الطبى، وقائدا سيارات إسعاف،[٣٥٠] شهادات مماثلة. وقد ذكرت موظفة بمجمع السلمانية الطبى أن العديد من الأطباء المتهمين ارتدوا شارات تقول "اعتصام حتى إسقاط النظام". وقد ذكر موظف بمجمع السلمانية الطبى أنه سمع العديد من الأطباء يدعون إلى إسقاط النظام.

٧٤٠- وقد ذكرت إحدى الكوادر الطبية المتهمة أنه على الرغم من أن الكوادر الطبية شاركت بالفعل فى المظاهرات، إلا أن ذلك حدث بعد ساعات العمل.[٣٥١] وذكر أحد الأطباء المتهمين أنه تم تنظيم مظاهرة من قبل الفريق الطبى يوم ١٨ فبراير ٢٠١١ للاحتجاج على الاعتداءات على الكوادر الطبية بدوار مجلس التعاون وإيقاف خدمات الإسعاف أثناء عملية الإخلاء الأولى للدوار، إلا أن تلك المظاهرة أقيمت خارج ساعات العمل.[٣٥٢] وأكد أنه أقيمت مظاهرات أخرى، ولكن دائمًا خارج ساعات العمل، باستثناء المظاهرة العفوية يوم ١٧ فبراير والتى وقعت مباشرةً عقب الإخلاء

---

٣٤٥ انظر موقع يوتيوب، http://www.youtube.com/watch?v=QrT_2HFlCFY&feature=related و http://www.youtube.com/watch?v=KEGnByITVCo تمت زيارة الموقع بتاريخ ٤ نوفمبر ٢٠١١.

٣٤٦ موقع يوتيوب، http://www.youtube.com/watch?v=X101UunCFAU&feature=related تمت زيارة الموقع بتاريخ ٤ نوفمبر ٢٠١١.

٣٤٧ موقع يوتيوب، http://www.youtube.com/watch?v=AfUCEot6BgQ تمت زيارة الموقع بتاريخ ٤ نوفمبر ٢٠١١.

٣٤٨ تغطية مصورة مقدمة من مركز البحرين لحقوق الإنسان.

٣٤٩ محضر جلسة المحكمة يوم ٢٠ يونيو فى القضية رقم ١٩١ لسنة ٢٠١١ (شهادة شاهد ادعاء للنيابة العسكرية).

٣٥٠ مقابلة مع اللجنة، ٣٠ يوليو ٢٠١١.

٣٥١ مقابلة مع اللجنة، ٣٠ يوليو ٢٠١١.

٣٥٢ مقابلة مع اللجنة، ٢٧ يوليو ٢٠١١.

الأول للدوار وسط الشائعات بأن قائدى سيارات الإسعاف منعوا من الوصول إلى الدوار. وتوجد عدة مقاطع فيديو تصور تلك المظاهرات، والتى يبدو أنها تشير إلى أن المظاهرات وقعت فى ساحة انتظار السيارات بمجمع السلمانية الطبى وفى المنطقة المواجهة لقسم الطوارئ.[٣٥٣]

٧٤١- ووفقًا للبيان المقدم من الكوادر الطبية المتهمة بتاريخ ١٣ سبتمبر ٢٠١١:

كانت طبيعة المسيرات مهنية تمامًا وركزت على الإدارة السيئة للكارثة من قبل فريق الإدارة يوم ١٧ فبراير ٢٠١١. وقد تطورت تلك المظاهرات بشكل عفوى من قبل المسعفين بالمستشفى عقب الاعتداء صباح يوم ١٧ فبراير كنتيجة مباشرة للتوقف الفورى لخدمات الإسعاف والاعتداء على المسعفين والسائقين الذين حاولوا إجلاء الضحايا من الدوار، حيث وقعت مظاهرتان أمام المستشفى، الأولى يوم ١٨ فبراير، والثانية يوم ٢٠ فبراير. وكلتا المظاهرتين كانتا خارج ساعات العمل ولم تتعارضا مع رعاية المرضى ولم تعرقلا حركة السير عند بوابات المستشفى.[٣٥٤]

التمييز على أساس العرق أو الطائفة

٧٤٢- ادعت السلطات أنه خلال أحداث شهري فبراير ومارس ٢٠١١ انتهك بعض أفراد الطاقم الطبى ميثاق أخلاقيات وآداب مزاولة مهنة الطب في البحرين الصادر عن جمعية الأطباء البحرينية وميزوا ضد المرضى على أساس عرقهم أو طائفتهم. وقد اتخذت مثل تلك الأعمال التمييزية ضد المرضى شكل سوء المعاملة، والمضايقة، والاحتجاز دون وجه حق، ورفض تقديم الرعاية الطبية لهم. وتستند تلك الادعاءات، أولاً، إلى أحداث محددة حول معاملة البحرينيين المجنسين والوافدين يوم ١٣ مارس ٢٠١١، وثانيًا، إلى الانخفاض العام لعدد المرضى المترددين على مجمع السلمانية الطبي نظرًا للمخاطر الأمنية.

٧٤٣- وفى ١٣ مارس ٢٠١١، وقعت اشتباكات بين متظاهرين مناوئين وآخرين مؤيدين للحكومة. وقد أسفرت تلك الاشتباكات عن إصابة مواطنين ووافدين وبحرينيين مجنسين، وأرسل بعض منهم إلى مجمع السلمانية الطبى. وتستند رواية الحكومة إلى إفادات شهود رؤية. فقد شهد جراح بمجمع السلمانية الطبى فى المحكمة أنه شهد يوم ١٣ مارس ٢٠١١ نقل شخصين، أحدهما بحرينى والثانى بحرينى مجنس من أصل سورى، إلى قسم الطوارئ إثر تعرضهما لإصابات بالغة فى

---

٣٥٣ انظر، على سبيل المثال، تسجيل فيديو لمظاهرة من قبل بعض الكوادر الطبية يوم ١٨ فبراير.

http://www.youtube.com/watch?v=YkufTYgKtTQ and

http://www.youtube.com/watch?v=4SD-FP4BqWM&feature

٣٥٤ رسالة إلكترونية مقدمة إلى اللجنة يوم ١٣ سبتمبر ٢٠١١. (النص الأصلى باللغة الإنجليزية)

الرأس، وكان من الواضح أنهما أصيبا بها أثناء أحداث المظاهرات فى جامعة البحرين.[٣٥٥] كما أضاف أنه سمع طبيبًا متهمًا آخر يصرخ "ابعدوا هؤلاء المرتزقة وارسلوهم إلى مستشفى قوة دفاع البحرين". ثم تدخل طبيب متهم آخر وحاول تهدئته وطلب منه أن يخفض صوته. ثم حضر طبيب آخر وعالج المرضى الذين نقلوا فيما بعد إلى مستشفى قوة دفاع البحرين.

٧٤٤- كما أضاف الجراح بمجمع السلمانية الطبى أنه فى وقت لاحق من تلك الليلة أبصر أحد رجال أمن المستشفى (شيعى) يضرب رجلاً باكستانى الجنسية يجلس على كرسى متحرك، فتوجه ناحيته وقال، "لو فعلت ذلك مجددًا فسوف أقطع يديك." ثم تدخلت الممرضات لتهدئة الوضع. وبعد دقائق توجه إلى قسم الطوارئ ورأى ثلاثة من الأطباء المتهمين مع رجل دين شيعى يتحدثون بصوت خفيض إلى رجل آسيوى مستلقٍ على سرير، الأمر الذى اعتبره مريبًا للغاية. وقد ذكر كبير الأطباء المقيمين أنه يوم ١٣ مارس ٢٠١١ شاهد شخصين باكستانيين، واللذين قد تم إحضارهما إلى المستشفى بسيارات الإسعاف مكبلى اليدين، يتم الاعتداء عليهما من قبل المتظاهرين.[٣٥٦] وقد اعتدى الطبيب المشار إليه أعلاه على أحد المرضى جسديًا جاذبًا إياه بعنف، وطلب من كبير الأطباء المقيمين "ألا يقوم بفك قيود ذلك الحيوان." كما شاهد ذلك الطبيب يعتدى على مصابين آخرين.

٧٤٥- وقد اتهم الطاقم الطبى بأنه قد تحيز ضد الوافدين ولم يقدم معاملة مماثلة لتلك التى قدمها للمرضى الشيعة. وقد تلقت اللجنة لقطات مصورة تظهر مقابلة أجراها أحد الأطباء المتهمين مع وسائل الإعلام ذكر فيها أن كل المرضى ليسوا من المتظاهرين، بل إن بعضهم من الوافدين الذين يعملون مع قوات الأمن. كما أظهر طاولة عليها بطاقات هوية المرضى، دون أن يحاول إخفاء هوية المرضى. كما أن بعض اللقطات المصورة الأخرى تظهر ممرضة بمجمع السلمانية الطبى تعالج مريضًا من أصل أسيوى، وأثناء ذلك كانت تُعنِفه وتسأله لماذا يقوم بإيذاء الشعب البحرينى.[٣٥٧]

٧٤٦- وقد قدمت سيدة كانت حاملاً فى الشهر الثالث فى ذلك الوقت روايتها كمريض لم يتمكن من بلوغ مجمع السلمانية الطبى.[٣٥٨] وذكرت أنه نتيجة غلق الطرق والمظاهرات فى الشارع استغرقها الأمر حوالى ثلاث أو أربع ساعات لقيادة سيارتها لحضور موعدها الدورى بمستشفى قوة دفاع

[٣٥٥انظر القضية رقم ١٩١ لسنة ٢٠١١].

٣٥٦ مقابلة مع اللجنة، ٣٠ يوليو ٢٠١١.

٣٥٧ لقطات مصورة مقدمة من وزارة الداخلية.

٣٥٨ إفادات شهود مقدمة إلى اللجنة، ٩ سبتمبر ٢٠١١.

البحرين. وبمجرد وصولها لاحظ الطبيب أنها تعانى من نزيف فى الرحم. وأبلغها الطبيب أنه ينبغى عليها العودة إلى منزلها والراحة، ولكن إذا ما استمر ذلك النزيف فعليها الاتصال بسيارة إسعاف أو أن تتوجه إلى إحدى المستشفيات على الفور. وفى يومى ١٥ و١٦ مارس ٢٠١١، استمر النزيف الذى عانت منه إلا أنها لم تتمكن من التوجه إلى أية مستشفى بسبب غلق الطرق وحالة الفوضى فى الشوارع. ولم تتوجه إلى مجمع السلمانية الطبى لأنها سمعت تقارير تليفزيونية تفيد أن متظاهرين معارضين مسلحين قد احتلوا المستشفى. وذكرت أنها شعرت أنها لا يمكنها التوجه إلى مجمع السلمانية الطبى لكونها سنية. حيث شعرت أنها لن تكون آمنة ولن تتلقى رعاية طبية لائقة هناك بسبب انتمائها الطائفى. وفى ١٧ مارس، سقط حملها، واتصلت بمستشفى قوة دفاع البحرين لطلب سيارة إسعاف ولكنهم لم يتمكنوا من إرسال سيارة إسعاف لها بسبب الوضع الأمنى. وأمام ذلك اصطحبها زوجها بسيارته إلى عيادة طبية خاصة ولكن عقب دخولها العيادة اكتشفت أنها لن تقدر على تكاليف العلاج هناك فغادرت. وفى نهاية المطاف دخلت مستشفى المحرق حيث أبلغها الطبيب المعالج هناك أنها فقدت جنينها وأن سبب ذلك كان عدم تلقيها الرعاية الطبية فى اليومين اللذين نزفت خلالهما.

٧٤٧- قدمت جمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان ملفًا للجنة يضم حالات لثلاثة أشخاص ادعوا أنهم حُرموا من تلقى العلاج لكونهم باكستانيين.[٣٥٩]

٧٤٨- وقد ذكر أحد الأطباء أن أحد الأطباء المتهمين ركز اهتمامه على المرضى الشيعة المصابين بدلاً من السنة.[٣٦٠]

٧٤٩- وتلقت اللجنة العديد من الشكاوى تدعى وقوع تمييز ضد المرضى السنة من قبل الطاقم الطبى بمجمع السلمانية الطبى. وقد تضمن ذلك اتهامات بالإهمال الطبى ورفض تقديم الرعاية الطبية. فقد تلقت اللجنة لقطات مصورة لرجل يحمل طفلاً صغيرًا ويحاول دخول مجمع السلمانية الطبى.[٣٦١] ويظهر الفيديو ثلاثة من الكوادر الطبية الذين منعوه من دخول مجمع السلمانية الطبى. وذكر أنه لو كان شيعيًا لما منع من دخول المستشفى.

٣٥٩ ملف بشأن الإساءات ضد العمال الوافدين مقدم إلى اللجنة من جمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان.

٣٦٠ مقابلة مع اللجنة، ٣٠ يوليو ٢٠١١؛ محضر جلسة المحكمة يوم ٣٠ يونيو فى القضية رقم ١٩١ لسنة ٢٠١١ (شهادة شاهد ادعاء للنيابة العسكرية).

٣٦١ لقطات مصورة مقدمة من وزارة الداخلية.

٧٥٠- وقد اعتمدت الكوادر الطبية المتهمة في نفى الاتهامات المنسوبة إليها على شهادات بعض شهود الإثبات بالإضافة إلى لقطات الفيديو المذكورة أعلاه. وذكر أحد الوكلاء المساعدين بوزارة الصحة، أنه لم يشهد تمييزًا فى معاملة المرضى من قبل الأطباء.[٣٦٢]

٧٥١- وقد أنكر الطبيب المشار إليه فى الفقرتين ٧٤٣ و ٧٤٤ الادعاءات أنه أساء معاملة المرضى أو أنه أمر بنقلهم إلى مستشفى قوة دفاع البحرين. وذكر أحد أطباء الأسنان المقيمون أنه عمل تحت قيادة ذلك الطبيب وأنه لم يطلب منه قط ألا يعالج مريضًا معينًا وأنه لم يره يميز ضد أى من المرضى.[٣٦٣] كما أدلى جراح بمجمع السلمانية الطبى بشهادة مماثلة. وأضاف أنه رأى ذلك الطبيب يعالج رجل شرطة بحرينى من أصل سورى. وقد ذكر طبيب آخر أنه تلقى اتصالاً من والدى رجل الشرطة البحرينى وفى ذلك الوقت توجه لرؤيته فى قسم الطوارئ وراجع تقاريره الطبية. وأضاف أن صحة رجل الشرطة كانت مستقرة، وأبلغ ذلك الطبيب أن والدى رجل الشرطة كانا يسألان عنه.[٣٦٤]

٧٥٢- وذكرت طبيبة مقيمة تحت التمرين بمجمع السلمانية الطبى، أنها لم تشهد أى تمييز ضد المرضى.[٣٦٥] وذكرت أن المتظاهرين كانوا غاضبين جدًا حيال الوافدين الذين تم نقلهم إلى مجمع السلمانية الطبى يوم ١٣ مارس لأن الوافدين كانوا يهاجمون المتظاهرين، وربما يعملون لصالح قوات الأمن الوطنى. وكان الأطباء يحاولون حماية الوافدين المصابين وإبقاء المتظاهرين بعيدًا عنهم. ويوجد فيديو لشخص من أصل آسيوى مصاب فى رأسه يتم إدخاله إلى مجمع السلمانية الطبى يوم ١٣ مارس، ويظهر الفيديو أنه يتلقى العلاج من بعض الكوادر الطبية.[٣٦٦]

٧٥٣- ووفقًا لبيان مقدم من الكوادر الطبية المتهمة إلى اللجنة:

يوم ١٣ مارس ٢٠١١، تم معالجة جميع المرضى الذين حضروا إلى قسم الحوادث والطوارئ من قبل الأطباء الموجودين آنذاك بغض النظر عن انتمائهم الطائفى أو جنسياتهم. وقد شهد ذلك كل من الأطباء الذين شاركوا فى تقديم العلاج لهم فضلاً عن الممرضات الموجودات بالمستشفى فى ذلك اليوم. كما نود أيضًا أن

---

٣٦٢ مقابلة مع اللجنة، ٣٠ يوليو ٢٠١١.

٣٦٣ محضر جلسة المحكمة يوم ٧ سبتمبر ٢٠١١ فى القضية رقم ١٩١ لسنة ٢٠١١ (شهادة شاهد دفاع).

٣٦٤ محضر جلسة المحكمة يوم ٧ سبتمبر ٢٠١١ فى القضية رقم ١٩١ لسنة ٢٠١١ (شهادة شاهد دفاع).

٣٦٥ إفادة مكتوبة مقدمة إلى اللجنة، ١٠ أغسطس ٢٠١١.

٣٦٦ موقع يوتيوب، http://www.youtube.com/watch?v=b1NiB2MR57c تمت زيارة الموقع بتاريخ ٤ نوفمبر ٢٠١١.

نلفت انتباه اللجنة إلى الشهادة التى أدلى بها [رئيس قسم الطوارئ] أمام المحكمة تحت اليمين القانونية. [من المهم] أن نذكر أن [رئيس قسم الطوارئ] قد تم استدعاؤه باعتباره [شاهد] إثبات.[٣٦٧]

٧٥٤- وقد شهد رئيس قسم الطوارئ أنه فى ذلك اليوم تم نقل ١٦ وافدًا من مجمع السلمانية الطبى إلى مستشفى قوة دفاع البحرين لتلقى العلاج اللازم وأن أيًا من هؤلاء الأفراد لم يحتجز بجمع السلمانية الطبى رغمًا عن إرادته. فضلاً عن ذلك، فقد كان هناك وافد واحد يعانى من كسر فى الكتف الأيمن وأجرى له أحد الأطباء المتهمين وطبيب آخر عملية جراحية.

٧٥٥- وقد ذكرت رئيسة قسم التمريض بأحد الأجنحة بمجمع السلمانية الطبى أنها كانت برفقة أحد الأطباء المتهمين يوم ١٤ مارس ٢٠١١ عندما عالج اثنين من المواطنين البحرينيين المجنسين، وأن حالة أحدهما كانت تستدعى إجراء عملية له إلا أن والد المريض لم يوافق على إجراء العملية.[٣٦٨]

٧٥٦- وقد رأت حكومة البحرين أن الانخفاض العام فى عدد المرضى الذين تلقوا العلاج بمجمع السلمانية الطبى خلال فبراير ومارس ٢٠١١ يؤكد وقوع تمييز بمجمع السلمانية الطبى. وزعمت أن ذلك يثبت أن المرضى كانوا خائفين جدًا من التوجه لمجمع السلمانية الطبى بسبب الأحداث التى وقعت هناك. وقد ذكر رئيس قسم الطوارئ أن متوسط عدد الأفراد الذين دخلوا المستشفى يوميًا انخفض من حوالى ١٠٠٠ إلى ٤٠٠ شخص تقريبًا أثناء الأحداث، مما يظهر أن الأحداث كانت تمنع أو تخيف المرضى من التوجه إلى مجمع السلمانية الطبى.[٣٦٩] كما أضاف أن الناس كانوا يخشون دخول المستشفى، حتى بالنسبة للعيادات العادية والخارجية. وقد ذكرت أخصائية الأشعة السينية أنه فى الوقت الذى لم يتم حرمان أى شخص من تلقى العلاج من قبل الأطباء، فقد كان الكثير من السنة يخشون التوجه إلى مجمع السلمانية الطبى بسبب المظاهرات فى ساحة انتظار السيارات.[٣٧٠]

٧٥٧- ولدى الكوادر الطبية المتهمة تفسير مختلف لانخفاض عدد الأشخاص الذين دخلوا المستشفى. فقد ذكر أحد الأطباء بمجمع السلمانية الطبى، والذى كان أيضًا شاهد نفى، أن أعداد المرضى انخفضت خلال الفترة المذكورة لأنهم توقفوا عن استقبال الإصابات الطفيفة.[٣٧١]

---

٣٦٧ رسالة إلكترونية مقدمة إلى اللجنة يوم ١٣ سبتمبر ٢٠١١. (النص الأصلى باللغة الإنجليزية)

٣٦٨ محضر جلسة المحكمة يوم ٧ سبتمبر ٢٠١١ فى القضية رقم ١٩١ لسنة ٢٠١١ (شهادة شاهد دفاع).

٣٦٩ مقابلة مع اللجنة، ٣٠ يوليو ٢٠١١.

٣٧٠ مقابلة مع اللجنة، ٣٠ يوليو ٢٠١١.

٣٧١ محضر جلسة المحكمة يوم ٧ سبتمبر ٢٠١١ فى القضية رقم ١٩١ لسنة ٢٠١١ (شهادة شاهد دفاع).

٧٥٨- كما قدم أحد الأطباء المتهمين ملفًا إلى اللجنة يتضمن نسخة من مذكرة أرسلها هو ورئيس لجنة غرفة العمليات، يوم ٢٠ فبراير ٢٠١١ يطلبان فيها الخفض الرسمى لبعض الحالات الخطيرة والبسيطة للمرضى الداخليين بشكل انتقائى وذلك من أجل توفير المزيد من الأسرة لأية حالات طارئة.[٣٧٢] كما أرسل المذكرة إلى رئيس الطاقم الطبى.

٧٥٩- وقد قدم أحد الأطباء المتهمين إفادة مكتوبة ذكر فيها:

لقد كان عدد المرضى خلال فترة فبراير – مارس أقل نسبيًا بالمقارنة مع الأشهر السابقة إلا أن ذلك الأمر طبيعى وبديهى فى ضوء الأحداث التى مرت بها البلاد خلال تلك الفترة. على سبيل المثال، تم إجراء ١٥٨٠[٣٧٣] عملية جراحية خلال شهر فبراير ٢٠١١ وهو رقم قريب نسبيًا لعدد العمليات الجراحية التى تم إجراؤها خلال شهر فبراير ٢٠١٠؛ والذى يعادل ١٨٠٨ عملية جراحية وعلى العكس فقد تم إجراء ١١٦٩ عملية جراحية خلال شهر مارس ٢٠١١، بينما أجريت ٢٢٤٥ عملية جراحية خلال شهر مارس ٢٠١٠.[٣٧٤]

٧٦٠- كما ذكر أنه باستثناء أيام ١٤ و١٧ و١٨ فبراير وكذلك ١٣ – ١٦ مارس ٢٠١١ عندما تعطل العمل جزئيًا بسبب الأحداث، فإن:

"كافة العيادات وغرف العمليات تم تشغيلها وكانت تعمل بشكل طبيعى. وكان أفراد طاقم المستشفى يحضر إلى العيادات ويقومون بعملهم المعتاد. وكانت كافة غرف العمليات تعمل وتم إجراء كافة الجراحات غير العاجلة كالمعتاد. وكان الأطباء الاستشاريون والمقيمون موجودين بغرف العمليات ويجرون العمليات الجراحية فى جميع التخصصات المختلفة.

وتمكن زائرو المرضى المقيمين من دخول المستشفى ومغادرتها دون أن تتم إعاقتهم."[٣٧٥]

٧٦١- كما أضاف بشأن الأيام المذكورة أعلاه التى شهدت تعطلاً جزئيًا للعمل:

لقد كانت هناك أنواع مختلفة من الإصابات والتى تطلبت استخدام كافة القوى البشرية والمرافق مثل مقصورات قسم الحوادث والطوارئ، والعيادات الخارجية وغرف العمليات من أجل التعامل مع العدد الكبير من الضحايا. وقد صدرت الأوامر بإجراء تلك التعديلات شفويًا عن الوكيل المساعد لوزارة الصحة،

---

٣٧٢ إفادة شاهدة مقدمة إلى اللجنة من قبل أحد الأطباء المتهمين، يوم ٤ أغسطس ٢٠١١.

٣٧٣ انظر أيضًا ملف مقدم إلى اللجنة من مجمع السلمانية الطبى بعنوان "إحصائيات مجمع السلمانية خلال الفترة بين ١٤ فبراير و٢٢ مارس ٢٠١١."

٣٧٤ إفادة مكتوبة مقدمة إلى اللجنة من أحد الأطباء المتهمين، ١٠ سبتمبر ٢٠١١.

٣٧٥ إفادة مكتوبة مقدمة إلى اللجنة من أحد الأطباء المتهمين، ١٠ سبتمبر ٢٠١١

والوكيل المساعد لشئون المستشفيات، ورئيس الطاقم الطبى. وقد شهد ذلك طاقم المستشفى الذى كان حاضرًا بالمستشفى أثناء الأحداث. فضلاً عن ذلك كانت هناك منشورات دورية وجهت الرؤساء بأن يأمروا طاقم المستشفى بأن يقللوا عدد المرضى الذين يتم استقبالهم لإجراء عمليات جراحية غير طارئة وأن يخفضوا قائمة العمليات الجراحية إلى ٣٠% من حجم العمل فى حالة الحاجة إلى غرف العمليات للتعامل مع الحالات الطارئة.[٣٧٦]

الحيازة والاستعمال غير القانونيين للأدوية والأدوات الطبية

٧٦٢- وجهت إتهامات للطاقم الطبي بحيازة واستعمال الأدوية والمُعدات الطبية بشكل غير قانونى وذلك، أولاً، عبر توفير المعدات للخيمة بدوار مجلس التعاون، وثانيًا، من خلال السماح لسيارات الإسعاف بنقل المتظاهرين بصورة غير مشروعة.

٧٦٣- وقد ادعت حكومة البحرين أن بعض المعدات الطبية بخيمة الدوار أُخذت من مجمع السلمانية الطبى بصورة غير مشروعة. وقد دعمت إفادة مسئولين كبار بمجمع السلمانية الطبى والحكومة ذلك الادعاء. وفى ١١ إبريل ٢٠١١، ذكر الوكيل المساعد للرعاية الأولية على التليفزيون الرسمى للبحرين أن هناك حالات فقد لمعدات طبية وأدوية من مجمع السلمانية الطبى.[٣٧٧] وفى ٣ مايو، عقد وزير العدل البحرينى، الشيخ خالد بن على بن عبد الله آل خليفة، والقائمة بأعمال وزير الصحة، الدكتورة فاطمة البلوشى، مؤتمرًا صحفيًا قرر فيه أن كميات كبيرة من المعدات الطبية والأدوية قد سرقت من مجمع السلمانية الطبى وأُخذت إلى دوار مجلس التعاون خلال أحداث فبراير ومارس.[٣٧٨] وتكررت هذه الادعاءات فى القضية رقم ١٩١ لسنة ٢٠١١.

٧٦٤- وقد أنكر الطاقم الطبي المتهم تلك الادعاءات، وأكدوا على أن كافة المعدات التى تم إرسالها إلى الخيام أرسلت بشكل رسمى وقانونى، وتعتمد روايتهم للأحداث على إيصالات استلام ومحاضر اجتماعات وإفادات. فقد ادعوا بأن خيمة الدوار تمت الموافقة عليها ودعمها من المسئولين بالمجمع.[٣٧٩] وقد تضمن ذلك عرضًا بصرف مقابل عمل إضافى لمن يشارك فى إقامة الخيام، وهو العرض الذى رفضه طاقم التمريض. وقد تم تقديم محاضر اجتماعات رسمية تمت الموافقة خلالها على إقامة الخيام، وكذلك رسائل عبر البريد الإلكترونى، وإيصالات باستلام

٣٧٦ إفادة مكتوبة مقدمة إلى اللجنة من أحد الأطباء المتهمين، ١٠ سبتمبر ٢٠١١

٣٧٧ موقع يوتيوب، http://www.youtube.com/watch?v=BCO-BL_6swU تمت زيارة الموقع بتاريخ ٤ نوفمبر ٢٠١١.

٣٧٨ موقع يوتيوب، http://www.youtube.com/watch?v=waGPqSAviiQ تمت زيارة الموقع بتاريخ ٤ نوفمبر ٢٠١١.

٣٧٩ رسالة إلكترونية مقدمة إلى اللجنة يوم ١٣ سبتمبر ٢٠١١.

المعدات التى تم إرسالها إلى الخيام. وقد ذكرت طبيبة استشارية، وهى زوجة أحد الأطباء المتهمين، أنه لم تتم سرقة أية معدات طبية من المجمع.[٣٨٠]

٧٦٥- وذكرت نفس الطبيبة أن إدارة مجمع السلمانية الطبى كانت على علم بشأن خيمة الدوار ووافقت على تزويد الخيمة بالمستلزمات الطبية عبر الوكيل المساعد لشؤون المستشفيات ووكيل وزارة الصحة للرعاية الصحية. كما وافقت الإدارة على إرسال سيارة إسعاف لتكون على أهبة الاستعداد أمام الخيمة بدءاً من ١٩ فبراير ٢٠١١. وذكر أن ذلك الإجراء تم اتخاذه والموافقة من قبل رئيس ومدير الخدمات الإدارية بالمجمع، وقد تم تسهيل ذلك عبر رئيس خدمات الإسعاف. وقد أجريت العديد من المكالمات الهاتفية بين طبيبين من المتهمين والوكيل المساعد لشؤون المستشفيات، ووكيل وزارة الصحة للرعاية الصحية بشأن إقامة الخيمة. وقد جرت تلك الاتصالات بعد ١٨ فبراير.[٣٨١] كما نوقشت وسائل تسهيل عمل الخيمة فى اجتماع ترأسته رئيس خدمات الرعاية الصحية الأولية، يوم ٢٠ فبراير.[٣٨٢] وأثناء ذلك الاجتماع تم اتخاذ القرار بتوفير المعدات والأدوية الضرورية للخيمة من أجل تقديم العلاج الطبى اللازم. وقد طلب من أحد الأطباء المتهمين متابعة وتنفيذ ذلك القرار. وقد تبع ذلك القرار إرسال بريد إلكترونى رسمى من رئيس الصيادلة إلى أحد الأطباء المتهمين يوم ٢٠ فبراير، وأُرسلت نسخة منه إلى وكيل وزارة الصحة للرعاية الصحية. وفى يوم ٢٢ فبراير، أرسل رئيس الطاقم الطبى خطابًا إلى رئيس الخدمات الإدارية بالمجمع بخصوص تزويد خيمة الدوار بالمستلزمات. وتم تقديم نسخة من ذلك الخطاب إلى وزير الصحة ووكيل وزارة الصحة للرعاية الصحية والمستشفيات، والوكيل المساعد لشؤون المستشفيات. وقد ادعى الأطباء المتهمون أنه بناءً على الأدلة المذكورة أعلاه، كانت هناك موافقة رسمية على إقامة الخيمة الطبية بالدوار.

٧٦٦- وقد زود محامى العديد من الأطباء المتهمين، اللجنة بنسخ ثلاث مستندات رسمية ورسائل بريد إلكترونى تظهر موافقات موقعة على إرسال المعدات الطبية إلى الخيمة بدوار مجلس التعاون.[٣٨٣] وقد لفت احد الأطباء المتهمين الانتباه إلى أن تجمع الوحدة الوطنية، وهى جماعة سياسية موالية للحكومة، ادعت، على الملأ، فى جريدة الوطن يوم ١٣ أغسطس، أنهم نظموا لجنة تطوعية فى المحرق فى شهر فبراير.[٣٨٤] وقد حصلت تلك اللجنة على الأدوية والمعدات من المسئولين

٣٨٠ محضر جلسة المحكمة يوم ٧ سبتمبر ٢٠١١ فى القضية رقم ١٩١ لسنة ٢٠١١ (شهادة شاهد دفاع).

٣٨١ محضر جلسة المحكمة يوم ٧ سبتمبر ٢٠١١ فى القضية رقم ١٩١ لسنة ٢٠١١ (شهادة شاهد دفاع).

٣٨٢ تم تقديم نسخة من محضر الاجتماع المذكور إلى محكمة السلامة الوطنية فى القضية رقم ١٩١ لسنة ٢٠١١.

٣٨٣ ملفات مقدمة إلى اللجنة من محامى بعض المتهمين من الكادر الطبي

٣٨٤ مقابلة مع اللجنة، ٣٠ يوليو ٢٠١١.

بوزارة الصحة وظلت على اتصال بهؤلاء المسئولين. وقد اعتبر ذلك دليلاً على السماح بإقامة اللجان الطبية التطوعية من قبل الأطراف الأخرى من دون من كانوا بدوار مجلس التعاون، وأن تلك الأطراف الأخرى سمح لها بالحصول على الأدوية والمعدات من وزارة الصحة، إلا أنه لم يتم اتهامهم واعتقالهم.

٧٦٧- بالنسبة للاتهام بأن الكوادر الطبية استخدمت سيارات الإسعاف لأغراض غير مشروعة، قدمت جامعة البحرين تقريرًا ادعت فيه أن سيارات الإسعاف استخدمت لنقل المتظاهرين المسلحين أثناء الاشتباكات التى وقعت داخل حرم الجامعة يوم ١٣ مارس ٢٠١١.[٣٨٥] وقد ذكر أحد سائقي الإسعاف بالمجمع أن طبيبًا طلب منه نقل أحد الأشخاص والذى لم يكن مصابًا على الإطلاق.[٣٨٦] كما أفاد أحد المسعفين بإحدى سيارات الإسعاف، أنه لم يتلق أية أوامر من أى من الكوادر الطبية المتهمة بشأن حركة سيارات الإسعاف بين ١٤ فبراير و١٧ مارس ٢٠١١ إلا من رئيس خدمات سيارات الإسعاف (أحد المتهمين).[٣٨٧] كما أدلى مشرف بقسم سيارات الإسعاف، ومسعف، ومسعف مساعد، بإفادات مماثلة.[٣٨٨]

٧٦٨- هناك بعض الجدل أيضًا حول ما إذا كان قد تم استخدام سيارات الإسعاف لدعم أنشطة المتظاهرين من خلال نقلهم من الدوار إلى جامعة البحرين. وفقًا للإفادة المقدمة إلى اللجنة من الكوادر الطبية المتهمة، لم تسهل الكوادر الطبية استخدام المتظاهرين لسيارات الإسعاف:

"تم تشغيل جميع سيارات الإسعاف [فى] الفترة من ١٤ فبراير إلى ١٦ مارس ٢٠١١ وفقًا للقواعد والضوابط التى حددتها وزارة الصحة والتى يقودها الطاقم المعين. فقد تم تشغيل سيارات الإسعاف بواسطة مسعفين معينين من قبل مجمع السلمانية الطبى. لم تكن هناك أية انتهاكات لتلك الضوابط."[٣٨٩]

الاحتجاز غير القانونى للمرضى

٧٦٩- تتعلق الادعاءات الرئيسية بشأن الاحتجاز غير القانونى بالأحداث التى وقعت يوم ١٣ مارس، عقب اشتباكات بين متظاهرين ووافدين. حيث يظهر تسجيل فيديو أحد أفراد الطاقم الطبي يقوم

٣٨٥ تقرير أعدته جامعة البحرين بعنوان "الإجراءات التى اتخذتها جامعة البحرين فيما يتعلق بالأحداث التى جرت فى فبراير ومارس ٢٠١١".

٣٨٦ مقابلة مع اللجنة، ٣٠ يوليو ٢٠١١.

٣٨٧ محضر جلسة المحكمة يوم ٧ سبتمبر ٢٠١١ فى القضية رقم ١٩١ لسنة ٢٠١١ (شهادة شاهد دفاع).

٣٨٨ محضر جلسة المحكمة يوم ٧ سبتمبر ٢٠١١ فى القضية رقم ١٩١ لسنة ٢٠١١ (شهادة شاهد دفاع).

٣٨٩ رسالة إلكترونية مقدمة إلى اللجنة يوم ١٣ سبتمبر ٢٠١١ (النص الأصلى باللغة الإنجليزية).

بالتعدي على ثلاثة وافدين مصابين من أصل آسيوى ويتم دفعهم إلى داخل مجمع السلمانية الطبى، بينما كانت أيديهم مكبلة.[٣٩٠] ويظهر الفيديو آخرين من الطاقم الطبي المتهم أثناء وقوفهم بين المتظاهرين والأفراد المصابين، بينما يحاول بعض من المحتشدين دفع وركل الوافدين المصابين. إن دور الكوادر الطبية فى هذا الأمر محل شك. وتستند رواية حكومة البحرين للأحداث على إفادات الشهود. فقد ذكر أحد الأطباء من شهود الاثبات أنه يوم ١٣ مارس شاهد باكستانيين تم إحضارهما إلى مجمع السلمانية الطبى فى سيارات إسعاف وأيديهما مكبلة خلف ظهرهما ويتم الاعتداء عليهما من قبل متظاهرين.[٣٩١] وأضاف أن الطبيب المتهم المشار إليه في الفقرتين رقم ٧٤٣ و٧٤٤ تعدى على أحدهما وقام بجذبه بعنف إلى داخل قسم الطوارئ وطلب من الشاهد ألا "يفك قيود ذلك الحيوان". واضاف أنهُ شاهد نفس الطبيب المتهم أثناء اعتدائه على مرضى مصابين آخرين.

٧٧٠- وقد شهد طبيب بقسم الطوارئ، أن هنودًا وباكستانيين مصابين تم نقلهم بسيارات إسعاف إلى مجمع السلمانية الطبى رغمًا عنهم يوم ١٣ مارس[٣٩٢] حيث أجبر على التوقف عن مساعدة المصابين من قبل الكوادر الطبية المتهمة. وقد طلب منه ألا يقوم بفك القيود التى تكبل أيدى المصابين، كما أضاف أنه رأى أحد الأطباء المتهمين وقد أمسك بمرضى آسيويين من رقابهم. ثم أخذ بطاقاتهم الخاصة بالتسجيل السكانى المركزى[٣٩٣] وهواتفهم المحمولة وسألهم عن الجهة التى يعملون بها. وكانوا يردون بأنهم عمال، ولكنه كان يجبرهم على القول إنهم يعملون مع الشرطة وأنهم حصلوا على عشرين دينار من حكومة البحرين لإيذاء المتظاهرين. ثم هدد المرضى بأن قال لهم إن الأطباء المتهمين سيستدعون أسرهم وسوف يقتلونهم.

٧٧١- وقد أظهر مقطع إخبارى أذاعته قناة الجزيرة بطاقات هوية لبعض المصابين الذين تم إحضارهم إلى مجمع السلمانية الطبى، وقد تمت الإشارة إليهم بزعم أنهم وافدون ممن يعملون مع وزارة الداخلية وأجهزة أمنية أخرى.[٣٩٤]

٧٧٢- وقد ذكر رئيس قسم الطوارئ أنه في يوم ١٣ مارس ٢٠١١ تلقى مرضى من أصل أسيوى العلاج على أيدى أطباء بقسم الطوارئ ثم نقلوا إلى مستشفى قوة دفاع البحرين. وقد تم نقل المرضى

---

٣٩٠ موقع يوتيوب، http://www.youtube.com/watch?v=sgsMF8q7KAY تمت زيارة الموقع بتاريخ ٤ نوفمبر ٢٠١١.

٣٩١ مقابلة مع اللجنة، ٣٠ يوليو ٢٠١١.

٣٩٢ مقابلة مع اللجنة، ٣٠ يوليو ٢٠١١؛ محضر جلسة المحكمة يوم ٣٠ يونيو فى القضية رقم ١٩١ لسنة ٢٠١١ (شهادة شاهد ادعاء للنيابة العسكرية).

٣٩٣ بطاقة التسجيل السكانى المركزى. وهى بطاقة هوية.

٣٩٤ موقع يوتيوب، http://www.youtube.com/watch?v=IIJIPEdsDCo تمت زيارة الموقع بتاريخ ٥ نوفمبر ٢٠١١.

بعد أن أبلغه الشخص المسئول عن الأمن أن المرضى كانوا فى خطر، فتولى التنسيق مع إدارة مجمع السلمانية الطبى لنقل هؤلاء المرضى إلى مستشفى قوة دفاع البحرين.[٣٩٥]

٧٧٣- وقد قدم عدد من الشهود إفادات إلى اللجنة أنكروا فيها تلك الادعاءات. ووفقًا للإفادة المقدمة إلى اللجنة من قبل الكوادر الطبية المتهمة بتاريخ ١٣ سبتمبر ٢٠١١:

"لقد كان المرضى المصابون ذوو الأصول الأسيوية الذين تم إحضارهم إلى مجمع السلمانية الطبى يوم ١٣ مارس ٢٠١١ متورطين فى اشتباكات عنيفة مع متظاهرين فى المنامة، وقد كان بعضهم البلطجية فى زى مدنى وهاجموا المدنيين باستخدام العصى والقضبان الحديدية والحجارة وقد حاول المتظاهرون الدفاع عن أنفسهم فقاموا بالقبض على بعض منهم وكبلوا أيديهم. وقامت سيارات الإسعاف بنقل المصابين من كلا الجانبين للعلاج بمجمع السلمانية الطبى. وقد كان المصابون ذوو الأصول الأسيوية عنيفين للغاية وكانوا يصرخون فى وجه الطاقم الطبى الذى منعهم من فك قيود أيديهم داخل سيارة الإسعاف. وقد كان الطاقم الطبى فى واقع الأمر يحاول حماية هؤلاء البلطجية من المتظاهرين (الغاضبين) ويحاولون تهدئتهم، بل إن العديد من أفراد الطاقم الطبى أحاطوا بهم أثناء نقلهم من سيارة الإسعاف إلى غرفة الإنعاش حيث تلقوا الرعاية الطبية اللازمة.

ولم يكن هناك أى سوء معاملة أو إساءة لهم، بل إنهم فى واقع الأمر تلقوا العلاج على أيدى كبار الاستشاريين عقب دخولهم المستشفى بشكل رسمى والحصول على الموافقة اللازمة للخضوع للعلاج الجراحى. وفقًا لشهادة الدكتور جاسم (المهزع) أمام المحكمة، فقد ذكر أن ١٦ فردًا لم يتم احتجازهم رغمًا عنهم وتم نقلهم إلى مستشفى قوة دفاع البحرين لتلقى العلاج اللازم.

بالإضافة إلى ذلك، كان هناك مريض واحد يعانى من كسر فى (الكتف) الأيمن وقد أجرى اثنان من الطاقم الطبي المتهم عملية جراحية له. وفى اليوم التالى، قام الفريق الطبى بمتابعة حالته."[٣٩٦]

٧٧٤- وقد ذكر رجل أمن بوزارة الصحة، أنه كان حاضرًا أثناء وصول المرضى الأسيويين لدى مجمع السلمانية الطبى يوم ١٣ مارس ٢٠١١.[٣٩٧] وقد ذكر أن الطبيبين المشار إليهما في الفقرتين ٧٦٩ و ٧٧٠ لم يعتديا على المرضى المذكورين بل كانا من بين الأطباء الذين عالجوهم. وقد ذكر أحد الاستشاريين بمجمع السلمانية الطبى وعضو بفريق الأزمات، أن أحد الأطباء المتهمين، عرض حياته للخطر يوم ١٤ مارس ليضمن ألا يتم الاعتداء على أحد الوافدين المصابين من قبل الحشود الغاضبة بمجمع السلمانية الطبى.[٣٩٨]

---

٣٩٥ مقابلة مع اللجنة، ٣٠ يوليو ٢٠١١.

٣٩٦ رسالة إلكترونية مقدمة إلى اللجنة يوم ١٣ سبتمبر ٢٠١١ (النص الأصلى باللغة الإنجليزية).

٣٩٧ محضر جلسة المحكمة يوم ٧ سبتمبر ٢٠١١ فى القضية رقم ١٩١ لسنة ٢٠١١ (شهادة شاهد دفاع).

٣٩٨ محضر جلسة المحكمة يوم ٧ سبتمبر ٢٠١١ فى القضية رقم ١٩١ لسنة ٢٠١١ (شهادة شاهد دفاع).

٧٧٥- وفى ١٤ مارس ٢٠١١، ذكر الدكتور نزار البحارنة، وزير الصحة آنذاك، على التليفزيون البحرينى أنه لا توجد أية رهائن بمجمع السلمانية الطبى، وأنه لا يوجد أى تمييز فى تلقى العلاج على الأساس الانتماء الطائفى أو العرقى.[٣٩٩]

حيازة الأسلحة النارية والأسلحة الأخرى

٧٧٦- تعتمد ادعاءات حكومة البحرين بشأن حيازة الكوادر الطبية للأسلحة النارية والأسلحة الأخرى على بيانات صدرت عن جهات حكومية. فى ١٣ مارس ٢٠١١، حيث تلقت وزارة الداخلية بلاغًا أن بعض الكوادر الطبية بمجمع السلمانية الطبى كانوا يوزعون السيوف والأسلحة النارية على متظاهرين وطواقم الإسعاف.[٤٠٠] وفى وقت لاحق من ذلك اليوم، كان هناك بلاغ ثان بأن الكوادر الطبية كانت توزع السيوف والأسلحة النارية على متظاهرين بمجمع السلمانية الطبى وعلى طواقم الإسعاف. وقد أبلغت وزارة الداخلية بالعثور على سكاكين داخل الخيام الطبية بدوار مجلس التعاون أثناء عملية الإخلاء يوم ١٦ مارس.[٤٠١]

٧٧٧- وقد شهد أحد الضباط بوزارة الداخلية، والذى استجوب الكوادر الطبية المتهمة، أنه تم العثور على بندقيتين كلاشينكوف بمجمع السلمانية الطبى.[٤٠٢] وذكر أن الأطباء أرادوا استعمال هاتين البندقيتين فى حال دخول قوات الأمن مجمع السلمانية الطبى. وقد ذكر النائب العام العسكرى أن الكوادر الطبية المتهمة أخفت أسلحة وذخيرة حية قدمها طبيبان فى الأماكن التالية: (١) مخزن اللوازم، بالقرب من كلية الطب؛ و(٢) السقف المعلق بأحد المكاتب بالناحية الشمالية الشرقية لمجمع السلمانية الطبى؛ و(٣) غرفة التبريد رقم ٤١١٧ والتى تقع فى الجناحين ٤٥ و٤٦ بالطابق الرابع بالمبنى القديم. وفى الواقع، تم العثور على أسلحة بيضاء، تضم قضبان حديدية وسيفًا ذا مقبض ذهبى ونصل معدنى، وخنجر وسكاكين فى الموقع الأول. بينما تم اكتشاف بندقتين كلاشينكوف بالموقع الثانى.[٤٠٣]

الاعتداءات على الطواقم الطبية فى دوار مجلس التعاون

٧٧٨- ادعى عدد من الكوادر الطبية المتهمة أنه تم الاعتداء عليهم من قبل قوات الأمن يوم ١٧ فبراير ٢٠١١ أثناء الإخلاء الأول لدوار مجلس التعاون. بينما أنكر بعض أفراد الطاقم الطبى تلك الواقعة. فقد ذكر وكيل وزارة الصحة، أن ممرضًا من بين الكوادر الطبية المتهمة، وعضو برلمانى سابق من جمعية الوفاق، أطلقا الشائعات الكاذبة بأن المسعفين تعرضوا لاعتداء بدوار مجلس

---

٣٩٩ موقع يوتيوب، http://www.youtube.com/watch?v=Dj5SrHavx-k تمت زيارة الموقع بتاريخ ٥ نوفمبر ٢٠١١.

٤٠٠ سجل الأحداث عن شهرى فبراير ومارس بوزارة الداخلية، ص ١١٨.

٤٠١ سجل الأحداث عن شهرى فبراير ومارس بوزارة الداخلية، ص ١٦٦. قُدمت صور لأسلحة تمت مصادرتها إلى اللجنة من قبل جهاز الأمن الوطنى.

٤٠٢ محضر جلسة المحكمة يوم ٢٠ يونيو فى القضية رقم ١٩١ لسنة ٢٠١١ (شهادة شاهد ادعاء أثناء سؤاله من جانب الادعاء والدفاع).

٤٠٣ *النائب العام العسكرى: أحكام محكمة السلامة الوطنية فى القضية ضد الأطباء*، وكالة أنباء البحرين (٣٠ سبتمبر ٢٠١١)، http://www.bna.bh/portal/en/news/474815#.ToY7UxWB8EA.twitter تمت زيارة الموقع بتاريخ ٥ نومبر ٢٠١١.

التعاون.[٤٠٤] وقد ذكر رئيس قسم الطوارئ، أن أحد الأطباء المتهمين، ساعد فى ترديد الشائعات.[٤٠٥]

٧٧٩- تلقت اللجنة أدلة تدعم المزاعم بوقوع اعتداءات على الطاقم الطبى. كما تؤيد عدة بيانات وسجلات الإسعاف الزعم بأن بعض الكوادر الطبية تم الاعتداء عليهم من قبل قوات الأمن فى الإخلاء الأول بدوار مجلس التعاون يوم ١٧ فبراير ٢٠١١. ولقد كان هناك طبيبان على الأقل حاضران بالخيمة بدوار مجلس التعاون فى ذلك الوقت. وقد ادعى كلاهما أنهما تعرضا للاعتداء والضرب رغم ارتدائهما ملابس تظهر بوضوح أنهما أطباء. ويظهر تسجيل فيديو أحدهما مستلقيًا على سرير مستشفى مدعيًا أنه تم الاعتداء عليه بالعصى وأنه تعرض لضرب مبرح.[٤٠٦]

٧٨٠- وقد ذكر رئيس خدمات سيارات الإسعاف بالمجمع أنه وزملاؤه تعرضوا للاعتداء الجسدى عند نقاط التفتيش التى أقامتها قوات الأمن.[٤٠٧]

٧٨١- ووفقًا لإفادات الشهود، فقد تم إحضار المصابين إلى مجمع السلمانية الطبى بين الساعة ٣:١٥ صباحًا والساعة ٦:١٥ صباحًا. وبحلول الساعة ٦:٤٥ صباحًا ورد اتصال يفيد أن سائق سيارة إسعاف تم سحبه خارج سيارة الإسعاف بواسطة الشرطة والاعتداء عليه، ثم أمر بالعودة إلى مجمع السلمانية الطبى سيرًا على الأقدام. وبحلول الساعة ٧:٣٠ صباحًا تعرض سائق سيارة إسعاف آخر للضرب بينما تم تهديد مسعفين بإطلاق النار عليهما حال عودتهما إلى الدوار. وقد ذكر مسعف آخر أنه كان أحد المسعفين الذين توجهوا إلى الدوار مجلس التعاون وقت الإخلاء الأول يوم ١٧ فبراير ٢٠١١، وأنه ومسعفون آخرون تعرضوا لضرب مبرح من قبل الشرطة. وقدم نسخة من تقرير طبى رسمى صادر له فى ذلك اليوم، والثابت فيه أنه عانى من إصابات بالغة بالرأس، بالإضافة إلى نسخة من مقال صحفى يتناول حالته والاعتداءات على المسعفين الآخرين فى ذلك اليوم.[٤٠٨] وقد احتوى المقال على صورة لإصاباته.

---

٤٠٤ مقابلة مع اللجنة، ٣٠ يوليو ٢٠١١.

٤٠٥ مقابلة مع اللجنة، ٣٠ يوليو ٢٠١١.

٤٠٦ موقع يوتيوب، http://www.youtube.com/watch?v=4-5Ecwo3tgk تمت زيارة الموقع ٤ نوفمبر ٢٠١١. انظر أيضًا *Blood Runs Through the Streets of Bahrain*, The New York Times (١٧ فبراير ٢٠١١)، http://www.nytimes.com/2011/02/18/opinion/18kristof.html تمت زيارة الموقع ٤ نوفمبر ٢٠١١.

٤٠٧ إفادة شاهد مقدمة إلى اللجنة، ٢ أغسطس ٢٠١١.

٤٠٨ إفادة شاهد مقدمة إلى اللجنة، 2٢ أغسطس ٢٠١١.

٧٨٢- وتلقت اللجنة تسجيلات فيديو تظهر مسعفًا مصابًا يتم سؤاله بواسطة زملائه عقب وصوله إلى مجمع السلمانية الطبى.[٤٠٩] ويذكر أنه أصيب بالقرب من دوار مجلس التعاون، وعندما سئل عن سبب إصابته ذكر أنه تم الاعتداء عليه من قبل أعضاء بإدارة المستشفى.

رفض إرسال سيارات الإسعاف

٧٨٣- زعم الطاقم الطبى المتهم أن السلطات منعت سيارات الإسعاف من بلوغ الدوار يوم ١٧ فبراير ٢٠١١.

٧٨٤- ذكر أحد الأطباء المتهمين،[٤١٠] وطبيب آخر بالمجمع[٤١١] أنه تم استيقافهما بإحدى نقاط التفتيش وتم منعهما من بلوغ الدوار. وفقًا للإفادة المقدمة إلى اللجنة من قبل الكوادر الطبية المتهمة:

فى ١٧ فبراير ٢٠١١، تم منع سيارات الإسعاف من التوجه إلى دوار اللؤلؤة [مجلس التعاون] بحلول الساعة ٨:٤٥ صباحًا تقريبًا. عقب ذلك، تم إحضار المصابين إلى المستشفى بسيارات مدنية. وقد أمر الوكيل المساعد لشؤون المستشفيات، رئيس الخدمات بالمستشفى، بألا يرسل أية سيارة إسعاف إلا إذا تلقى أوامر مباشرة منه. وتم إبلاغ رئيس خدمات الإسعاف، بأن يقوم بإرسال سيارات الإسعاف بعيدًا عن مجمع السلمانية الطبى وألا يرسلها إلى دوار اللؤلؤة إلا إذا [تلقى] مزيدًا من التعليمات.[٤١٢]

٧٨٥- وقد ذكر رئيس خدمات الإسعاف بمجمع السلمانية الطبى وأحد الكوادر الطبية المتهمة، أنه في تمام الساعة ٣:١١ صباحً ١٧ فبراير تلقت غرفة التحكُم بمجمع السلمانية الطبى اتصالاً هاتفيًا من مقر الشرطة بوجود متظاهرين مصابين بالدوار. وقد صلت أول سيارة إسعاف إلى الدوار بحلول الساعة ٣:١٥ صباحًا. وأضاف أنه مُنع فى وقت لاحق من الوصول إلى المصابين بالدوار وأُمر بالبقاء داخل المستشفى.[٤١٣] وعندما سمح فى النهاية لسائقى سيارات الإسعاف بمغادرة مجمع السلمانية الطبى، كان يتم استيقافهم بنقاط التفتيش وأسيئت معاملة بعضهم. وأضاف أنه عندما وصل إلى الدوار كان قد تم نقل المصابين. وفى وقت لاحق، أمرت إدارة المستشفى سائقى سيارات الإسعاف بأن يبعدوا سياراتهم عن مجمع السلمانية الطبى. وادعى أن سجلات

٤٠٩ تسجيل فيديو مقدم من وزارة الداخلية.

٤١٠ إفادة شاهد مقدمة إلى اللجنة بتاريخ ٤ أغسطس ٢٠١١

٤١١إفادة شاهد مقدمة إلى اللجنة بتاريخ ٢٣ أغسطس ٢٠١١

٤١٢ رسالة إلكترونية مقدمة إلى اللجنة يوم ١٣ سبتمبر ٢٠١١. (النص الأصلى باللغة الإنجليزية)

٤١٣ إفادة شاهد مقدمة إلى اللجنة بتاريخ ٢ أغسطس ٢٠١١.

خروج سيارات الإسعاف لم تسجل تلك التعليمات كما أنها لم تسجل توقف خدمات الإسعاف يوم ١٧ فبراير.[٤١٤]

٧٨٦- تم إخلاء الدوار فى خلال ساعة واحدة تقريبًا. وقد ذكرت حكومة البحرين أن سيارات الإسعاف قد منعت من دخول الدوار نظرًا للمخاطر الأمنية بالإضافة إلى أنهُ لم يتم اتخاذ قرار منع سيارات الإسعاف من الوصول إلى الدوار إلا بعد أن تم نقل كافة المصابين إلى المستشفى. وقد أكد رئيس قسم الطوارئ، أن الشرطة منعت سائقى سيارات الإسعاف من دخول الدوار عقب إخلائه من المتظاهرين والمصابين حيث تم إعلان الدوار "مسرح جريمة"، وبالتالى مُنع الدخول إلى الدوار من أجل سلامة الفريق الطبى.[٤١٥]

٧٨٧- كما ادعت السلطات أن سيارات الإسعاف تم نقلها إلى مركز إبراهيم خليل كانو الصحى نظرًا للعدد الكبير من الناس الذين تجمعوا أمام قسم الطوارئ بالمجمع، وبسبب التوتر الذى ساد تلك المنطقة، مما جعل دخول سيارات الإسعاف إلى مجمع السلمانية الطبى وخروجها منه أمرًا مستحيلاً. وقد أدلى سائقي اسعاف بذات الشهادة[٤١٦].

الاعتقالات غير القانونية وسوء المعاملة من قبل السلطات

٧٨٨- ادعى الطاقم الطبى أن السلطات انتهكت حقوق المرضى بمجمع السلمانية الطبى خلال شهرمارس ٢٠١١. حيث تم اعتقال العديد من المرضى أثناء استقبالهم فى المستشفى. بالإضافة إلى ذلك، تم الإبلاغ عن حالات عديدة لسوء المعاملة والإيذاء الجسدى.

٧٨٩- وقد دعمت الادعاءات حيال حكومة البحرين إفادات شهود وثلاثة تقارير صادرة عن منظمات غير حكومية: أطباء من أجل حقوق الإنسان؛ وأطباء بلا حدود؛ وهيومان رايتس ووتش. وقررت هذه التقارير أنها تستند إلى إفادات شهود عيان. حيث ورد بها أنه في يوم ١٦ مارس ٢٠١١ دخل عشرات من أفراد شرطة مكافحة الشغب المسلحين، وجنود يرتدون الزى العسكرى وأفراد مسلحون، يفترض أنهم تابعون لأجهزة الأمن أو الشرطة، مجمع السلمانية الطبى وبدءوا فى احتجاز المرضى بالمستشفى بالطابق السادس، وتحديدًا بالجناح رقم ٦٣. ووفقًا لتلك المزاعم، مُنع دخول الأطباء والممرضات إلى الجناح ٦٣ من ١٦ تاريخ مارس وإلى أجل غير مسمى (المؤكد أن المدة طالت أسبوعًا على الأقل). وبالإضافة إلى منع الوصول إلى المرضى والتعامل

٤١٤ أنظر "تقرير كوارث فبراير ٢٠١١" في الملف المقدم الي اللجنة من قبل مجمع السلمانية الطبي بعنوان " إحصائيات مجمع السلمانية خلال الفترة بين ١٤ فبراير و٢٢ مارس ٢٠١١."

٤١٥ مقابلة مع اللجنة، ٣٠ يوليو ٢٠١١.

٤١٦ مقابلة مع اللجنة، ٣٠ يوليو ٢٠١١.

معهم، أفادت تلك التقارير أيضًا أن ضباط الجيش اعتدوا جسديًا على المرضى، واحتجزوهم بالطابق السادس، ونقلوا بعض المرضى قسرًا إلى أقسام الشرطة، ومراكز احتجاز ومستشفى قوة دفاع البحرين. وأن بعض المرضى ممن حاولوا مغادرة المستشفى طواعية فى ذلك الوقت تم اعتقالهم عند نقطة تفتيش أقامها الجيش عند مدخل قسم الطوارئ بمجمع السلمانية الطبى. وأن الأشخاص الذين كانوا فى حاجة لتلقى الرعاية الطبية منعوا من الوصول إلى مجمع السلمانية الطبى أو كانوا يخشون الذهاب هناك للغاية بسبب عملية الإخلاء المستمرة.

٧٩٠- وفي ١٧ فبراير ٢٠١١ حضر أحد المرضى إلى مجمع السلمانية الطبى بعد إصابته بالشوزن فى العين والوجه. وزعم أنه شعر يوم ١٧ مارس أن الوضع لم يعد آمنًا للبقاء فى المستشفى بعد أن شاهد جنودًا يرتدون الزى العسكرى يدخلون المستشفى.[٤١٧] وقرر مغادرة المستشفى رغم أنه لم يكن قد استكمل علاجه بعد. وزعم أن ضابط شرطة ملثم الوجه يرتدى زيًا أزرق اللون استوقفه عند مخرج قسم الطوارئ وطلب رؤية سجلاته الطبية ونماذج خروجه من المستشفى. وتم اعتقال هذا المريض فيما بعد ونقل بواسطة سيارة شرطة إلى قسم شرطة النعيم، حيث تم احتجازه.

٧٩١- وذكرت إحدى الطبيبات أنه تم استدعاؤها إلى المستشفى يوم ١٦ مارس ٢٠١١ حيث رأت رجالاً يرتدون الزى العسكرى والزى الأزرق الخاص بقوات الشرطة وأفرادًا يرتدون ملابس مدنية يقومون بالاعتداء البدني على إحدى الممرضات وعدد من المدنيين.[٤١٨]

٧٩٢- وأفادت منظمة هيومان رايتس ووتش أن المرضى الذين وصولوا إلى مجمع السلمانية الطبى بإصابات ناتجة عن استخدام القوة (مثل إصابات ناتجة عن الشوزن، وقنابل الصوت، والغاز المسيل للدموع، والذخيرة الحية) تم احتجازهم و/أو استجوابهم:

فى ٢٨ مارس دخلت هيومان رايتس ووتش قسم الطوارئ بمجمع السلمانية الطبى بعد المرور عبر العديد من نقاط التفتيش داخل سيارة إسعاف كانت تقل مريضًا مُصابًا بالشوزن من مستشفى خاص إلى مجمع السلمانية الطبى. وبمجرد دخول المستشفى، لاحظت هيومان رايتس ووتش مجموعات من ضباط الأمن والجيش، يتجول الكثيرون منهم فى طرقات المجمع حاملين البنادق وتغطى وجوههم الأقنعة السوداء. وكان يبدو أن عشرات من ضباط الأمن والجيش هناك فاقوا عدد المرضى آنذاك داخل وبالقرب من مبنى الطوارئ. وشاهدت هيومان رايتس ووتش أنه بمجرد نقل المريض إلى سرير بغرفة الطوارئ يقوم خمسة على الأقل من أفراد الأمن والجيش بمحاوطة المريض وسؤاله بشأن ظروف حدوث إصابته. ولم

٤١٧ إفادة مقدمة إلى اللجنة، ٩ سبتمبر ٢٠١١

٤١٨ مقابلة مع اللجنة، ٢٩ يوليو ٢٠١١.

تتمكن هيومان رايتس ووتش من الحصول على معلومات حول حالة المريض أو مكان وجوده عقب ذلك الإجراء.[٤١٩]

٧٩٣- وقد ذكر أحد الأشخاص أنه نقل إلى مجمع السلمانية الطبى يوم ١٤ مارس ٢٠١١، وهو مصاب بطلق نارى فى منطقة أسفل البطن والحوض.[٤٢٠] وزعم أنه يوم ١٨ مارس دخل غرفته بالمستشفى عدد من الرجال الملثمين الذين يرتدون الزى العسكرى وبرفقتهم كلاب بوليسية فى ساعة متأخرة من الليل وبدءوا يستجوبونه. حيث سألوه عن كيفية حدوث إصابته وأخذوا يضربونه أسفل بطنه وفى حوضه، حيث مكان إصابته. وفى اليوم التالى نقل إلى الطابق السادس بالمستشفى وأُبلغ بإلقاء القبض عليه.

٧٩٤- وذكر مُصاب آخر أنه نقل إلى مجمع السلمانية الطبى إثر إصابته بجروح فى حادث اصطدام سيارة.[٤٢١] وفى ١٨ مارس ٢٠١١، تم استجوابه من قبل عدد من ضباط الجيش والأمن حول طبيعة إصاباته. وزعم أن الضباط سألوا كل مريض عن طبيعة إصابته وكيفية وقوعها. وقد أجاب المريض فى السرير المجاور له بأنه أصيب بالشوزن، فبدأ الضباط على الفور فى الصياح تجاهه وسبه وضربه. وزعم الشاهد أن الضباط جعلوا جميع المرضى بالغرفة يقوممون من أسرتهم، ويسيرون إلى الرواق، حيث أجبروا على الوقوف فى مواجهة الحائط لمدة أربع ساعات تقريبًا. كما ادعى أن الضباط صفعوا وضربوا المرضى. وبحلول منتصف الليل سمح للمرضى بالعودة إلى أسرتهم بالمستشفى. وذكر الشاهد أنه تم استجوابه بمعرفة ضباط شرطة عقب ذلك لمدة ساعتين تقريبًا. وفى ٢٠ مارس ٢٠١١، غادر ذلك الشخص المجمع الطبى رغم أنه لم يكن قد استكمل علاجه بعد، وذلك خشية تعرضه لمزيد من الإساءات أو الاعتقال.

٧٩٥- وقد ادعت إحدى الأطباء كانت تعمل بمجمع السلمانية الطبى خلال أحداث شهرى فبراير ومارس ٢٠١١ أنه بحلول الساعة ٩:٣٠ صباحًا يوم ١٦ مارس ٢٠١١ شهدت مابين ٢٠ إلى ٣٠ رجلاً مسلحًا ملثمًا يرتدون زيًا موحدًا أزرق اللون يدخلون مجمع السلمانية الطبى عبر مدخل قسم الطوارئ.[٤٢٢] وفى ١٧ مارس، وبينما كانت تقوم بجولاتها فى المستشفى عندما منعها ضابط شرطة ملثم من دخول منطقة بالطابق السادس بالمجمع. وادعت أن الضباط كانوا يتحققون من

٤١٩ هيومن رايتس واتش، أهداف الجزاء: الهجمات ضد مسعفين، أو المحتجين المصابين و المراكز الصحية (٢٠١١) ص ٢٨

٤٢٠ إفادة مقدمة إلى اللجنة، ٢٧ أغسطس ٢٠١١

٤٢١ إفادة مقدمة إلى اللجنة، ١١ سبتمبر ٢٠١١

٤٢٢ إفادة مقدمة إلى اللجنة، ٦ سبتمبر ٢٠١١

بطاقات الهوية ويسمحون لعدد محدود فقط من الأطباء والممرضات (فقط الذين كان لديهم مرضى بتلك الأجنحة وتم استدعاؤهم فى ذلك الوقت) بالمرور بعد نقطة أمنية بالطابق السادس.

٧٩٦- وقد ذكرت متحدثة باسم حكومة البحرين أن قوات الشرطة والجيش تعين عليها أن تحاصر وتدخل وتسيطر على مجمع السلمانية الطبى يوم ٢٤ مارس ٢٠١١ لأن:

"المستشفى كان يتم استخدامه بفاعلية كمركز للتنسيق من قبل المتظاهرين وقد هيمن النشاط السياسى والطائفى على عملية إدارته... وقد تضمن ذلك نشر دعاية مغرضة من قبل العديد من كبار أعضاء الطاقم الطبى ورفض تقديم الرعاية الطبية، على نحو شكل خطرًا جسيمًا على الأرواح."[٤٢٣]

٧٩٧- ولم تنكر قوة دفاع البحرين أن عمليات احتجاز واستجواب وقعت داخل مجمع السلمانية الطبى وأنه تم نقل بعض المرضى إلى الطابق السادس، حيث كانوا تحت السيطرة المباشرة لقوة دفاع البحرين.

٧٩٨- وقد ذكرت قوة دفاع البحرين أنه لم يتم إطلاق الذخيرة الحية على الإطلاق داخل المجمع سواء من الجيش أو من المروحيات التى كانت تراقب الوضع من أعلى. كما ذكرت قوة دفاع البحرين أنه لم يتم منع أى من المرضى أو أعضاء الطاقم الطبى من الوصول إلى المستشفى، كما أنه لم يتم استيقاف هؤلاء الذين كانوا يدخلون المستشفى وأنه لم يتم منع أى مريض من تلقى العلاج.[٤٢٤]

عدم القدرة على الحصول على الرعاية الطبية

٧٩٩- وكذلك قيل بأن الأشخاص المصابين تجنبوا الذهاب إلى مجمع السلمانية الطبى أثناء المظاهرات نظرًا لتواجد قوات الأمن وخوفهم من تعرضهم للاعتقال وسوء المعاملة.

٨٠٠- وقد أعدت منظمة أطباء بلا حدود ورقة إحاطة عامة بعنوان "الخدمات الصحية يصيبها الشلل: الحملة العسكرية فى البحرين على المرضى" (إبريل ٢٠١١). وقد ذكرت المنظمة أن العديد من الناس فى البحرين كانوا غير قادرين على تلقى الرعاية الطبية بمجمع السلمانية الطبى أثناء أحداث منتصف مارس:

٤٢٣ القمع يعيد نظام المستشفى، أخبار الخليج (٢٤ مارس ٢٠١١)، http://www.gulf-daily-news.com/NewsDetails.aspx?storyid=302433 تمت زيارة الموقع بتاريخ ٥ نوفمبر ٢٠١١.

٤٢٤ القمع يعيد نظام المستشفى، أخبار الخليج (٢٤ مارس ٢٠١١)، http://www.gulf-daily-news.com/NewsDetails.aspx?storyid=302433 تمت زيارة الموقع بتاريخ ٥ نوفمبر ٢٠١١.

"لم تعد المستشفيات والعيادات الصحية أماكن يرتادها المرضى أو المصابون، بل أماكن يخشونها. وبينما يشن الجيش حملة عسكرية على المتظاهرين والكوادر الطبية فقد شهدت منظمة أطباء بلا حدود مرضى يعانون من إصابات حرجة ومهددة للحياة ويرفضون الذهاب إلى المستشفى بسبب الخوف الشديد.

ورغم أن مستشفى السلمانية تعد المستشفى العام لكافة أرجاء البحرين، فإنه عندما زارت منظمة أطباء بلا حدود المستشفى يوم ٢١ مارس، وجدتها شبه خالية. وقد كان ذلك الوضع نتيجة مباشرة للطريقة التى كان يتم بها استخدام المستشفى فى الاشتباكات بين الجيش والمتظاهرين المعارضين."[٤٢٥]

٨٠١- وقد ذكرت الجماعة المناصرة لحقوق الإنسان "أطباء من أجل حقوق الإنسان"، والتى كانت أيضًا حاضرة فى البحرين أثناء الأحداث فى شهر مارس، أنه:

"أجرت أطباء من أجل حقوق الإنسان مقابلات مع عشرات المرضى الذين أصيبوا بطلقات نارية واحتاجوا المتابعة الطبية. وقد أجاب الجميع أنهم كانوا خائفين للغاية من محاولة الحصول على الرعاية الطبية بمجمع السلمانية الطبى خشية الاحتجاز وسوء المعاملة من قبل قوات الأمن هناك. فقد أصيب هاشم، طفل فى الثانية عشرة من العمر من منطقة سترة، أصيب بشظايا أثناء التظاهر. ولم يسع للحصول على الرعاية الطبية خشية الاعتقال. وقد استعرض محققو أطباء من أجل حقوق الإنسان صورًا التقطت فى فترة قريبة من وقت حدوث إصابته كما قابلت وفحصت الضحية يوم ٣ إبريل ٢٠١١."[٤٢٦]

٨٠٢- وقد ذكر أحد الأطباء تجاربه فى العمل بأحد المراكز الطبية والصعوبات التى واجهته عند طلب سيارة إسعاف. وذكر أن المركز استقبل المرضى الذين أصيبوا بالرصاص الحى وطلقات خرطوش. وأشار إلى حالة سيئة لشخص اشتبه أنه يعانى من إصابة فى الرئة، حيث حاول ذلك الطبيب الاتصال بسيارة إسعاف لنقل المريض إلى مجمع السلمانية الطبى ولكن دون جدوى. وقد حاول أقارب المريض نقله إلى إحدى المستشفيات الخاصة ولكنه سمع فى وقت لاحق أنه أُلقى القبض عليهم. كما وصلت إلى المركز امرأتان حُبليان فى حالة وضع، إلا أن المركز لم يكن مؤهلاً للتعامل مع حالتيهما. واتصل ذلك الطبيب بالدكتور نزار البحارنة، وزير الصحة آنذاك، إلا أنه لم يتمكن من توفير سيارة إسعاف أو الدواء أو أكياس دم للمركز. وقد كانت إحدى السيدتين تعانى

---

٤٢٥ منظمة أطباء بلا حدود، شلل الخدمات الصحية: الحملة العسكرية في البحرين على المرضى، http://www.doctorswithoutborders.org/publications/reports/2011/Bahrain_BP_Final_0604 تمت زيارة الموقع بتاريخ ٥ نوفمبر ٢٠١١, 2011_2106_FR-EN%20LOGO.pdf

٤٢٦ أطباء لحقوق الإنسان، لا تأذي/تضرر: دعوة لإنهاء الهجمات الممنهجة على الأطباء، https://s3.amazonaws.com/PHR_Reports/bahrain-do-no-harm-2011.pdf تمت زيارة الموقع بتاريخ ٥ نوفمبر ٢٠١١

من سكرى الحمل وحامل فى جنين كبير الحجم، وكانت حالتها تستدعى إجراء عملية ولادة قيصرية. ورغم أن إجراء عملية ولادة قيصرية فى مركز صغير كهذا كان أمرًا خطيرًا، كان لابد لذلك الطبيب من إجرائها، ولحسن الحظ جرت العملية بشكل جيد. وكانت هناك حالة أخرى لرجل يعانى من بتر فى إصبعيه الإبهام والسبابة، سمع أنه تم احتجازه فى وقت لاحق من قبل الشرطة. وحضر رجل فى الأربعينيات من عمره مصاب بطلقات خرطوش فى مناطق متعددة من جسده إلى المركز الطبى وتم تحويله إلى مجمع السلمانية الطبى فى اليوم التالى. وكان يتعين على ذلك الطبيب أن يبقى فى العيادة بسبب ذلك الرجل والسيدة التى كانت تحتاج إلى عملية ولادة قيصرية، وكذلك لأن العيادة كانت محاصرة من قبل الشرطة. واتصل بوكيل وزارة الصحة للرعاية الصحية بشأن ذلك الوضع، وتم إبلاغه أنه من الأفضل بالنسبة له أن يبقى فى العيادة لأنهم لم يتمكنوا من ضمان سلامته.

الحملة الإعلامية من قبل التليفزيون البحرينى ومسئولين حكوميين آخرين ضد الكوادر الطبية المتهمة

٨٠٣- ادعى الأطباء المتهمون أن التليفزيون البحرينى ومسئولين حكوميين شنوا حملة إعلامية مستمرة ضدهم.

٨٠٤- فى ٢٩ مارس ٢٠١١، بث التليفزيون البحرينى تسجيلاً لثلاثة ضباط شرطة يسردون ملابسات خطفهم من قبل متظاهرين. وقد ذكر أحدهم أنه تعرف على نصف المعتدين وأنهم من أفراد الطاقم الطبى بمركز ابن سينا الطبى، إذ إنه وأسرته اعتادوا التردد على ذلك المركز الطبى لتلقى العلاج.[٤٢٧] كما أضاف أنهم أرادوا قتله. كما اتهم ضابط شرطة آخر أحد الأطباء بأنه اعتبره أسير حرب وأنه لم يسمح للأطباء بالإفراج عنه. وقد تم حجب أوجه الضباط الثلاثة الذين كانوا يتحدثون فى البرنامج أثناء سردهم لرواياتهم. ويستمر سرد الوقائع فى البرنامج ليستنتج أن ذلك الطبيب كان زعيم "مجموعة قتل" بمجمع السلمانية الطبى.[٤٢٨] وقد أدانت زوجة ذلك الطبيب ذلك "التشهير" بزوجها والذى بث على تليفزيون الدولة أثناء سريان محاكمته.[٤٢٩]

٨٠٥- وفى ١١ إبريل ٢٠١١، تم بث حلقة من برنامج الراصد بخصوص مجمع السلمانية الطبى على التليفزيون البحرينى.[٤٣٠] وتم بث العديد من الصور ومقاطع الفيديو فى البرنامج لأطباء متهمين.

---

٤٢٧ موقع يوتيوب، http://www.youtube.com/watch?v=wFqGTdWnNts، عند ١:٥٣ تمت زيارة الموقع ٥ نوفمبر ٢٠١١.

٤٢٨ موقع يوتيوب، http://www.youtube.com/watch?v=WTmBRa38veU، عند ٤:٢٧ تمت زيارة الموقع يوم ٥ نوفمبر ٢٠١١.

٤٢٩ زوجة أحد الأطباء المتهمين: الاعلام أدان زوجي قبل محاكمته، جريدة الوسط (٣١ مارس ٢٠١١)، http://www.alwasatnews.com/3128/news/read/535102/1.html تمت زيارة الموقع ٥ نوفمبر ٢٠١١.

٤٣٠ موقع يوتيوب، http://www.youtube.com/watch?v=http://www.youtube.com/watch?v=BCO-BL_6swU، عند ٤:٢٧ تمت زيارة الموقع يوم ٥ نوفمبر ٢٠١١.

كما تحدث وكيل وزارة الصحة للرعاية الأولية عن الأدوية والمعدات الطبية المفقودة. كما بث البرنامج ادعاءات بأن أكياس دم قد تمت سرقتها من أجل التضخيم من حجم الإصابات وأن العمال الآسيويين تم استهدافهم.[٤٣١] وكانت شائعات قد ترددت أن المتظاهرين سكبوا على أنفسهم أكياس دم مسروقة من مجمع السلمانية الطبى حتى يبدو فى وسائل الإعلام وكأنهم مصابون.

٨٠٦- وفى وقت سابق من ذلك اليوم، عقدت الدكتورة فاطمة البلوشى، القائمة بأعمال وزير الصحة، مؤتمرًا صحفيًا لتقديم آخر المستجدات عن الوضع القائم بوزارة الصحة.[٤٣٢] وذكرت أن أحد الأطباء المتهمين كان يقود مجموعة من الأطباء تهدف إلى تشويه صورة البحرين فى المجتمع الدولى من خلال اختلاق الحقائق بشأن المتظاهرين المصابين. كما ادعت أن ذلك الطبيب طلب من أطباء آخرين أن يضخموا من حجم الإصابات. وتم إلقاء القبض على المزيد من الأطباء المتهمين فى وقت لاحق من ذلك اليوم. وفى حلقة تالية من نفس البرنامج ظهر رئيس جمعة الأطباء البحرينية، والذى عين مؤخرًا من قبل حكومة البحرين. وقد كرر الادعاءات ضد الأطباء.[٤٣٣]

٨٠٧- وفى برنامج سعيد الحمد على التليفزيون البحرينى، والذى بُث يوم ٣٠ مايو ٢٠١١، تم التعريف بثلاثة من الأطباء المتهمين بأنهم قادة خلية إرهابية.[٤٣٤] وقد أقر اثنان من الأطباء المتهمين فى نفس البرنامج أنهما كانا قد قدما بيانات كاذبة إلى وسائل الإعلام.[٤٣٥]

٨٠٨- وفى مؤتمر صحفى عقد وزير الصحة ووزير العدل يوم ٣ مايو ٢٠١١، ذكر وزير العدل أن حكومة البحرين تمتلك أدلة قوية تؤكد أن الأطباء كانوا قد لفقوا حالات إصابات.[٤٣٦] وناقش حالة أحد الأشخاص الذى توفى:

"تم استقباله فى مجمع السلمانية الطبى يوم ١٧ فبراير ٢٠١١ بعد أن تعرض لإصابة فى فخذه. وأجريت له عملية جراحية فى حضور وسائل الإعلام داخل غرفة العمليات. ولكن، من أجل المزيد من

٤٣١ راجع المبحث الأول من الفصل الثامن الخاص بالهجوم على الأجانب.

٤٣٢ موقع يوتيوب، http://www.youtube.com/watch?v=dE2RucjbpOM، عند 6:33تمت زيارة الموقع يوم ٥ نوفمبر ٢٠١١.

٤٣٣موقع يوتيوب، http://www.youtube.com/watch?v=WPMASLO4QHc ، تمت زيارة الموقع يوم ٥ نوفمبر ٢٠١١.

٤٣٤ موقع يوتيوب، http://www.youtube.com/watch?v=bEDC_H_2C7Q، عند ٩:٠٠ و ٢٣:٤٩ تمت زيارة الموقع يوم ٥ نوفمبر ٢٠١١.

٤٣٥ موقع يوتيوب، http://www.youtube.com/watch?v=V4qloZdvQqk&feature=related، تمت زيارة الموقع يوم ٥ نوفمبر ٢٠١١.

٤٣٦ موقع يوتيوب، http://www.youtube.com/watch?v=waGPqSAviiQ، عند ٢٦:١٠ تمت زيارة الموقع يوم ٥ نوفمبر ٢٠١١.

الدراما الإعلامية، أحدث الجراح المزيد من الجراح بجسد المريض. تم توسعة المنطقة المصابة عمدًا، مما أحدث نزيفًا لم يكن من الممكن السيطرة عليه."[٤٣٧]

٨٠٩- وبعد شهرين، تم تحديد المتهمين من القوات الأمنية واتهامه بالقتل الخطأ فى نفس القضية، وبالتالى تم إسقاط تلك الادعاءات قبل الكوادر الطبية.[٤٣٨] نقطة أخرى أثيرت أثناء المؤتمر كانت تتعلق بالكميات الكبيرة من الأدوية والمعدات الطبية التى سُرقت وأُخذت إلى دوار مجلس التعاون.

ثانياً: القانون واجب التطبيق:

القانون الدولى:

٨١٠- تنص الفقرة الثانية من المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بشأن حرية التعبير على أن:

"لكل إنسان الحق فى حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حريته فى التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو فى قالب فنى أو بأية وسيلة أخرى يختارها".

٨١١- ومع ذلك تنص الفقرة الثالثة من ذات المادة على أن:

"تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها فى الفقرة ٢ من هذه المادة واجبات ومسئوليات خاصة، وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددةً بنص القانون وأن تكون ضروريةً:

أ. لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم،

ب. لحماية الأمن القومى أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة".

٨١٢- وتنص المادة ٢١ من العهد الدولي، بشأن حق التجمع السلمي على أن:

"يكون الحق فى التجمع السلمى معترفاً به، ولا يجوز أن يُوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التى تفرض طبقاً للقانون وتشكل تدابير ضرورية، فى مجتمع ديمقراطى، لصيانة الأمن القومى أو

---

٤٣٧ وزيري العدل والصحة يكشفون عن جرائم الأطباء خلال الإضطربات الأخيرة، وكالة أنباء البحرين (٣ مايو ٢٠١١)، http://www.bna.bh/portal/en/news/455193، تمت زيارة الموقع يوم ٥ نوفمبر ٢٠١١.

٤٣٨ الأطباء بريئون من قتل المؤمن بعد محاكمة عسكري متهم بقتله، جريدة الوسط (١٣ أغسطس ٢٠١١)، http://www.alwasatnews.com/3262/news/read/583122/1.html، تمت زيارة الموقع ٥ يوم ٥ نوفمبر ٢٠١١.

السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم".

٨١٣- كما تنص المادة ٣٢ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٤ على أن:

١) يضمن هذا الميثاق الحق في الإعلام وحرية الرأي والتعبير وكذلك الحق في استقاء الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأي وسيلة ودونما اعتبار للحدود الجغرافية.

٢) تمارس هذه الحقوق والحريات في إطار المقومات الأساسية للمجتمع ولا تخضع إلا للقيود التي يفرضها احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم أو حماية الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

القانون الوطني

٨١٤- فيما يتعلق بحرية التعبير في القانون الوطني، تنص المادة ٢٣ من دستور المملكة الصادر عام ٢٠٠٢ على أن:

"حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما، وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، مع عدم المساس بأسس العقيدة الإسلامية ووحدة الشعب، وبما لا يثير الفرقة أو الطائفية."

٨١٥- ومع ذلك، تنص المادة ٦٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ٢٠٠٢ بشأن تنظيم الصحافة والطباعة والنشر على مُعاقبة من يقوم بنشر ما يتضمن التحريض على قلب نظام الحكم أو تغييره. ووفقاً للمادة ١٦٨ من قانون العقوبات البحريني المعدل بالمرسوم رقم ٩ لسنة ١٩٨٢:

"يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبالغرامة التي لا تجوز مائتي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين من أذاع عمدا أخبارا أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة أو بث دعايات مثيرة إذا كان من شأن ذلك اضطراب الأمن العام أو إلقاء الرعب بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة."

٨١٦- وجدير بالذكر أن دستور مملكة البحرين يضمن للمواطنين حُرية التجمعات في عِدة مواضِع إذ تنص المادة ١ (هـ) على أن:

"للمواطنين، رجالاً ونساءً، حق المشاركة في الشئون العامة والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق الانتخاب والترشيح، وذلك وفقاً لهذا الدستور وللشروط والأوضاع التي يبينها القانون".

٨١٧- كما تنص المادة ٢٧ من الدستور البحريني على أن:

"حرية تكوين الجمعيات والنقابات، على أسس وطنية ولأهداف مشروعة وبوسائل سلمية، مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، بشرط عدم المساس بأسس الدين والنظام العام. ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أي جمعية أو نقابة أو الاستمرار فيها."

٨١٨- وتنص المادة ٣١ من الدستور أيضاً على أنه:

"لا يكون تنظيم الحقوق والحريات العامة المنصوص عليها في هذا الدستور أو تحديدها إلا بقانون، أو بناءً عليه. ولا يجوز أن ينال التنظيم أو التحديد من جوهر الحق أو الحرية".

٨١٩- كما تنص المادة الثانية من القانون رقم ٣٢ لسنة ٢٠٠٦ بشأن التجمعات على أنهُ يجب على كل من ينظم اجتماعاً عاماً أن يخطر كتابة رئيس الأمن العام قبل الاجتماع بثلاثة أيام على الأقل، وتمنح هذة المادة رئيس الأمن العام حق تحديد ما إذا ذلك الاجتماع يتطلب تواجد أمني، كما يفرض القانون على من يقوم بتنظيم الاجتماع ضرورة منع أي كلمات أو مناقشات تخالف النظام العام والآداب بيد أنها لم تضع وصفاً محددا لما هو المقصود بمُخالفة النظام العام والآداب.

٨٢٠- وتنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون ١٨ لسنة ١٩٧٣ بشأن الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات، المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ٢٠٠٦، على أن:

"وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تعقد الاجتماعات العامة قبل الساعة السابعة صباحاً أو أن تستمر إلى ما بعد الساعة الحادية عشرة والنصف ليلاً إلا بإذن خاص من رئيس الأمن العام أو من ينوب عنه."

٨٢١- وتنص المادة ١١(أ) ، (ب) من ذات القانون المشار إليه على أنه:

لا يجوز قيام المظاهرات أو المسيرات أو التجمعات أو استمرارها قبل شروق الشمس أو بعد غروبها إلا بإذن كتابي خاص من رئيس الأمن العام أو من ينوب عنه.

وعلى أنه:

"كما لا يجوز تنظيم المظاهرات أو المسيرات أو التجمعات التي تقام أو تسير بالقرب من المستشفيات أو المطارات أو المجمعات التجارية أو الأماكن ذات الطابع الأمني على أن يقوم وزير الداخلية بتحديد هذه الأماكن والإعلان عنها."

٨٢٢- أما فيما يتعلق بالتجمهرات غير المصرح بها فتنص المواد من ١٧٨ إلى ١٨٢ على أنه:

"اشترك في تجمهر في مكان عام مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل، الغرض منه ارتكاب الجرائم أو الأعمال المجهزة أو المسهلة لها أو الإخلال بالأمن العام ولو كان ذلك لتحقيق غرض مشروع، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تجاوز مائتي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين (المادة ١٧٨)."

"إذا شرع واحد أو أكثر من المتجمهرين في استخدام العنف لتحقيق الغاية التي اجتمعوا من أجلها كان ذلك شغبا وعوقب كل من اشترك في هذا الشغب وهو عالم به بالحبس وبغرامة لا تجاوز خمسمائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين (المادة ١٧٩)".

"إذا رأى أحد رجال السلطة العامة أن خمسة أشخاص أو أكثر قد تجمهروا بقصد إحداث شغب، جاز له بصفته هذه أن يأمرهم بالتفرق، وله بعد ذلك أن يتخذ من التدابير لتفريق الذين خالفوا الأمر بإلقاء القبض عليهم واستعمال القوة في الحدود المعقولة ضد من يقاوم. ولا يجوز له استعمال أسلحة نارية إلا عند الضرورة القصوى أو عند تعرض حياة شخص للخطر (المادة ١٨٠(١))".

وكل من بقي متجمهرا بعد صدور الأمر بالتفرق وعلمه بذلك يعاقب بالحبس وبغرامة لا تجاوز ثلاثمائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين (المادة ١٨٠(٢))".

"كل من منع أو عطل بالقوة صدور الأمر بالتفرق المشار إليه في المادة السابقة يعاقب بالسجن مدة لا تجاوز خمس سنوات. ولا يحول منع صدور الأمر بالتفرق أو تعطيله بالقوة دون اتخاذ التدابير المبينة في الفقرة الأولى من المادة السابقة (المادة ١٨١)."

"كل من بقي متجمهرا بعد منع صدور الأمر بالتفرق أو تعطيله بالقوة وهو عالم بذلك يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تجاوز خمسمائة دينار أو بالعقوبتين معا (المادة ١٨٢)".

٨٢٣- وتنص الفقرة الثانية من المادة ٢٨ من دستور مملكة البحرين على أن:

"الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، على أن تكون أغراض الاجتماع ووسائله سلمية ولا تنافي الآداب العامة."

٨٢٤- ولقد تضمنت المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ٢٠٠٦ بشأن الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات القواعد المنظمة لممارسة ذلك الحق فأوجبتا على كل من ينظم اجتماعاً عاماً أن يخطر كتابة رئيس الأمن العام قبل الاجتماع

بثلاثة أيام على الأقل ومن الممكن تخفيضها إلى ٢٤ ساعة إذا كان الاجتماع إنتخابي، ويجب أن يتضمن الإخطار زمان ومكان وموضوع الاجتماع، وما إذا كان الغرض من الاجتماع محاضرة أو مناقشة عامة.

٨٢٥- وفيما يتعلق بالاتهام المنسوب لبعض أفراد الطاقم الطبي بالتمييز ضد بعض الأفراد بسبب انتمائهم الطائفي فإن المادة ١٧٢ من قانون العقوبات البحريني تنص على أنه:

"يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبالغرامة التي لا تجاوز مائتي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين من حرض بطريق من طرق العلانية على بغض طائفة من الناس أو على الازدراء بها، إذا كان من شأن هذا التحريض اضطراب السلم العام".

٨٢٦- علاوة على ذلك، تنص المادة ١٨ من الدستور على أن: " الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، ويتساوى المواطنون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة".

٨٢٧- وجدير بالذكر أن العديد من الاتهامات المنسوبة إلى أفراد الطاقم الطبي تُعتبر مخالفات لميثاق أخلاقيات وآداب مزاولة مهنة الطب في البحرين الصادر عن جمعية الأطباء البحرينية عام ٢٠٠٧، والذي يُحتِم على الطبيب الإلتزام بأخلاقيات المهنة وأن يحفظ للناس كرامتهم في كل الأحوال والظروف وان يكوت مِثالاً للآخرين.[٤٣٩] كما يتضمن الميثاق ضرورة عدم التمييز في علاج المرضى. وتنص المواد من ٦ إلى ٨ من الميثاق على ضرورة ألا يتأثر الطبيب عند علاج المرضى بأية مؤثرات سواءً كانت دينية أم طائفية أو عرقية، وأخيراً يتضمن الميثاق ضرورة إلتزام الطبيب بالحفاظ على خصوصية المرضى إلا عند وقوع جريمة[٤٤٠]. وأخيراً، ينص الميثاق على أن الطبيب الذي يخالف بنود الميثاق قد يتعرض للإجراءات القانونية التي حددها القانون.[٤٤١]

ثالثاً: النتائج التي خلصت إليها اللجنة

٨٢٨- تستند النتائج التالية إلى الأدلة التي تحصلت عليها اللجنة، على النحو المبين أعلاه. ونظراً للجوانب الكثيرة المثيرة للجدل بشأن ما حدث في مجمع السلمانية الطبي، وهو الأمر الذي أدى إلى تواتر روايات متناقضة ومختلفة، فإن اللجنة تُفرِق في النتائج التالية بين المسائل التي

٤٣٩ المادة الثانية من ميثاق أخلاقيات وآداب مزاولة مهنة الطب في البحرين

٤٤٠ المادة الثالثة عشر من ميثاق أخلاقيات وآداب مزاولة مهنة الطب في البحرين

٤٤١ المادة الثامنة والسبعون من ميثاق أخلاقيات وآداب مزاولة مهنة الطب في البحرين

استطاعت التوصل بشأنها إلى نتائج فعلية وغيرها من المسائل التي لم تستطع التوصل بشأنها إلى نتيجة فاصلة.

٨٢٩- وعلى الرغم من العلاقة الوطيدة بين الأحداث التي وقعت في مجمع السلمانية الطبي وأحداث الدوار، فضلاً عن الوضع العام في البلاد، فمن المهم، سعياً من اللجنة إلى تحديد المسؤولية، أن نفرِق بين هذه الأحداث المترابطة رغم اختلافها، ولا سيما أنه من المهم تمييز تلك الأحداث التي وقعت داخل المستشفى وشارك فيها في المقام الأول بعض من أفراد الطاقم الطبي بالمجمع.

٨٣٠- إن اختصاص اللجنة لا يتضمن التعليق على الإجراءات القضائية الجارية من الناحية الموضوعية إلا أن اللجنة أعربت عن وجهه نظرها بشأن مدى إتفاق الإجراءات مع قواعد المحاكمة العادلة، وكذلك مدى مصداقية الاعترافات المقال بانتزاعها تحت وطأة التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة[٤٤٢]. أما هذا الجزء من التقرير فيتناول سلوك الطاقم الطبي بمجمع السلمانية الطبي. وفي وقت تسليم هذا التقرير، لا تزال هناك قضايا تتعلق بالمسؤولية الجنائية لبعضهم أمام المحاكم البحرينية. واللجنة ليست على استعداد للتعليق على الجوانب الموضوعية الخاصة بهذه القضايا. فكما هو موضح أعلاه، أسقط النائب العام في الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٣ أكتوبر ٢٠١١ أمام محكمة الاستئناف العليا المدنية، التهم الموجهة ضد العاملين في مجمع السلمانية بموجب المواد ١٦٥[٤٤٣] و١٦٨[٤٤٤] و١٦٩[٤٤٥] من قانون العقوبات البحريني، متغاضيا كذلك عن اعترافات المتهمين، التي قيل أنها قد انتزعت منهم بالإكراه أو تحت وطأة التعذيب[٤٤٦].

٨٣١- ولن تبدي اللجنة رأياً قاطعاً بشأن ما إذا كان القائمون على مجمع السلمانية الطبي قد أدوا واجبهم المهني أم لا، وما إذا كان لدى بعض أفراد الطاقم الطبي في ذلك الوقت ما يبرر السيطرة

---

٤٤٢ انظر الفصل السادس، المبحث الرابع

٤٤٣ المادة ١٦٥: عاقب بالحبس من حرض بإحدى طرق العلانية على كراهية نظام الحكم أو الازدراء به.

٤٤٤ المادة: ١٦٨: يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين و بالغرامة التي لا تجاوز مائتي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين من أذاع عمدا أخبارا أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة أو بث دعايات مثيرة إذا كان من شأن ذلك اضطراب الأمن العام أو إلقاء الرعب بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة. و يعاقب بهذه العقوبة من حاز بالذات أو بالواسطة أو أحرز محررا أو مطبوعا يتضمن شيئا مما نص عليه في الفقرة السابقة بدون سبب مشروع و من حاز أية وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية مخصصة و لو بصفة وقتية لطبع أو تسجيل أو إذاعة شيء مما ذكر.

٤٤٥ المادة ١٦٩: عاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبالغرامة التي لا تجاوز مائتي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين من نشر بإحدى طرق العلانية أخبارا كاذبة أو أوراقا مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبا إلى الغير إذا كان من شأنها اضطراب السلم العام أو الإضرار بالصالح العام أو بالثقة المالية للدولة. فإذا ترتب على هذا النشر اضطراب السلم العام أو الإضرار بالصالح العام أو بالثقة المالية للدولة كانت العقوبة الحبس.

٤٤٦ انظر الفصل السادس، المبحث الرابع

على إدارة المجمع أو تولي هذا الدور. وتلاحظ اللجنة، رغما عن ذلك، أن ثمة خلاف وقع بين الطاقم الطبي بمجمع السلمانية، ووزارة الصحة، ومديري المستشفى، عما إذا كان المستشفى قادر على التعامل مع حالات الطوارئ المتوقعة. وقد بدأ هذا التضارب اعتبارا من ١٤ فبراير ٢٠١١. فقد كان لمديري المستشفى والمسؤولين في وزارة الصحة، وكثير منهم أطباء أيضاً، تقييم مختلف تماماً عما لدى الطاقم الطبي الذي سعا لفرض السيطرة الإدارية على المجمع إذ يعتقدون أن الدافع وراء السيطرة كان سياسياً وليس مهنياً.

٨٣٢- وكانت هناك ثمة ادعاءات بأن الخيمتين الطبيتين اللتين نصبتا في الدوار وفي مكان انتظار السيارات بمجمع السلمانية الطبي لم يكن مصرح بهما من المسؤولين في وزارة الصحة أو من أي مسؤول رفيع المستوى بمجمع السلمانية الطبي. ولكن لدى اللجنة أدلة تفيد بأن الخيمة التي نصبت في الدوار كانت مصرح بها رسمياً من وزارة الصحة بل كانت الوزارة هي من قامت بتجهيزها. وينبغي أن يلاحظ أيضاً أن أحداً لم يدّع أن ما جرى في هاتين الخيمتين لا يندرج تحت الغرض منهما المتمثل في تقديم المساعدة للجرحى.

٨٣٣- خلال الفترة من ١٤ فبرايرإلى ١٦ مارس ٢٠١١، تجمّع المحتجون عند مدخل ومخرج مجمع السلمانية الطبي. وقد تلقت اللجنة شريط فيديو يظهر فيه ظهر رجل دين شيعي يدعو الشبان الأقوياء للسيطرة على مداخل ومخارج المجمع. وقد سيطر بعض أفراد الطاقم الطبي على قسم الطوارئ وقسم العناية المركّزة ومعظم الدور الأرضي في المجمع وذلك بالمخالفة لأحكام قانون العقوبات البحريني.

٨٣٤- وعلى الرغم من المخاوف التي كانت لدى بعض أفراد الطاقم الطبي بشأن قدرة المستشفى على مواجهة ما اعتبروه أزمة طبية متزايدة الوتيرة، إلا أن بعضهم كانت له صلات سياسية مع المعارضة وكانوا يسيرون وفق أجندة سياسية.. وكان من بين بعض أفراد الطاقم الطبي، بعض الذين شوهدوا يقودون المظاهرات والهتافات ضد النظام داخل وخارج المجمع، ومن ثم فقد أدى هؤلاء الأشخاص دورين متداخلين أحدهما الدور السياسي باعتبارهم نشطاء سياسيين والآخر الدور المهني باعتبارهم عاملين في المجال الطبي، في حين كان يُرجي منهم بصفتهم الأخيرة أن يضطلعوا بواجباتهم ومسؤولياتهم المهنية والأخلاقية والقانونية.

٨٣٥- أما بشأن ما ادعته حكومة البحرين من أن الطاقم الطبي المتهم تَعمّد نشر شائعات ومعلومات كاذبة بشأن الأحداث التي وقعت في مجمع السلمانية الطبي، فهناك أدلة تدعم هذه الادعاءات فيما يتعلق ببعض

العاملين في المجال الطبي، ولكن ليس جميعهم[٤٤٧]. وفيما يتعلق بإدلاء أحد أفراد الطاقم الطبي بتصريحات كاذبة إلى وسائل الإعلام بشأن عدد الجرحى في مجمع السلمانية الطبي، فتشير السجلات إلى أن المئات من مرضى تلك الأزمة زاروا مجمع السلمانية الطبي بالفعل نتيجة للاشتباكات التي وقعت بين المحتجين وقوات الأمن[٤٤٨] خلال منتصف فبراير عندما أدلي بتلك التصريحات. ولم تستطع اللجنة التثبّت من الادعاء بأن الطاقم الطبي استخدم عقار الأتروبين على المرضى بهدف تشويه صورة قوات الأمن. وفيما يتعلق بانتحال بعض الأفراد لشخصيات الطاقم الطبي، استطاعت اللجنة أن تتثبّت من أن فرداً واحداً على الأقل انتحل شخصية أحد أفراد الطاقم الطبي بالمجمع. وحصلت اللجنة على لقطات فيديو يظهر فيها أحد الأفراد ليس ضمن الطاقم الطبي في المجمع يدلي بمعلومات كاذبة إلى وكالة أنباء مجهولة.

٨٣٦- وفيما يتعلق بسماح الطاقم الطبي المتهم لوسائل الإعلام بدخول مجمع السلمانية الطبي، فلابد من الأخذ في الاعتبار نص المادة ١٣ من ميثاق أخلاقيات وآداب مزاولة مهنة الطب في البحرين على أن الطبيب يتحمل مسؤولية الحفاظ على خصوصية المرضى، ما لم تقع جريمة. حيث يوجد عدد كبير من لقطات الفيديو والصور الفوتوغرافية التي تظهر فيها وسائل الاعلام في مجمع السلمانية الطبي خلال أحداث فبراير ومارس ٢٠١١ وتظهر أيضا الإعلاميين يتحركون بحرّية داخل قسم الطوارئ. ولم تتمكّن اللجنة من التثبت مما إذا كانت وسائل الاعلام قد حصلت على إذن الدخول من الطاقم الطبي بالمجمع، أم دخلت بإذن من آخرين، أم اندفعت إلى داخل المستشفى دون مساعدة من بالداخل. غير أن الطاقم الطبي لم يحاول منع وسائل الإعلام من التصوير داخل قسم الطوارئ، وفي الطابق الأرضي بالمجمع بشكل عام، وذلك بالمخالفة للميثاق من حيث الحفاظ على خصوصية المرضى[٤٤٩].

٨٣٧- وقد خلصت اللجنة إلى قيام مسيرات واحتجاجات غير قانونية داخل وخارج مجمع السلمانية الطبي. وتستند الاتهامات الموجهة للطاقم الطبي بتنظيم والمشاركة في مسيرات في المجمع السلمانية الطبي إلى شهادة الشهود ولقطات أخذت داخل المجمع. وتُظهر الصور التي تلقتها اللجنة محتجين، بعضهم من الطاقم الطبي المتهم، يشاركون في الاحتجاجات داخل وخارج المجمع. غير أن العديد من الجوانب المتعلقة بمسيرات واحتجاجات المجمع مازالت مثيرة للجدل؛ فالطاقم الطبي يدعي أن الاحتجاجات وقعت بعد ساعات العمل وأن الخيام والمنصات

٤٤٧ نظرا للأسباب المبينة أعلاه، لن تبدي اللجنة تعليقها على صحة الاتهامات القانونية المتعلقة بنشر الشائعات أو أي مسائل تتعلق بتطبيق المادة ١٦٨ من قانون العقوبات البحريني. لكن من الجدير بالذكر أن النائب العام اسقط التهم التي وجهت للطاقم الطبي بموجب المادة ١٦٨، كما أسقط التهم التي وجهت بموجب المادتين ١٦٥ و١٦٩.

٤٤٨ انظر الفقرة ٦٨١.

٤٤٩ عرض أحد الأطباء في لقاء مع وسائل الإعلام بطاقة هوية مرضى قال إنهم يعملون في قوات الأمن، وهو ما يخالف بند الخصوصية في ميثاق أخلاقيات المهنة.

كانت مصرح بها من وزارة الصحة. جدير بالذكر أن ميثاق أخلاقيات وآداب مزاولة مهنة الطب في البحرين لا يسمح بالاحتجاجات أو المسيرات خلال ساعات العمل.[٤٥٠] ولم تستطع اللجنة التأكد مما إذا كان الطاقم الطبي المتهم قد شارك في الاحتجاجات أثناء ساعات العمل أم لا. بالاضافة إلى ذلك، يجب على منظمي أي تجمع عام أن يخطروا رئيس الأمن العام قبل ثلاثة أيام على الأقل، وهنا لا يمكن التأكد أيضاً من تقديم هذه الطلبات أو الموافقة عليها[٤٥١]. بالإضافة إلى ذلك، فإنه وفقا للقانون البحريني، لا يُسمح بالاحتجاجات لأسباب تتعلق بالأمن والنظام العام بالقرب من المستشفيات[٤٥٢]. ولكن كما هو مذكور أعلاه، تظهر الصور ومقاطع الفيديو الاحتجاجات تجري داخل المستشفى وخارجه.

٨٣٨- الدليل المقدم إلى اللجنة يكشف أن عددا من الأجانب الجرحى الذين نقلوا إلى مجمع السلمانية الطبي كانوا قد تعرضوا لإعتداء أولا في مواقع مختلفة في المدينة، ثم تعرضوا للاعتداء من المحتجين أيضاً أمام قسم الطوارئ. وتظهر شرائط الفيديو وشهادات الشهود حالات إساءة معاملة وتعدي على مرضى لكونهم عمال أجانب سنة يُعتقد أنهم يتبعون أجهزة أمنية. هذا السلوك، الثابت بشرائط فيديو وشهادة الشهود، يخالف ميثاق أخلاقيات وآداب مزاولة مهنة الطب في البحرين. وفضلا عن ذلك، تشير إفادات الشهود إلى أن طريقة معاملة بعض الأطباء لهؤلاء الجرحى الأجانب تندرج تحت بند عدم الاكتراث بالبشر والاستخفاف بأخلاقيات المهنية الطبية.

٨٣٩- ونتيجة للموقف العام في البحرين، والأحداث الجارية في دوار مجلس التعاون آنذاك، واستيلاء المحتجين على الجزء الخارجي من المستشفى وسيطرتهم على مداخل المجمع، ولا سيما في يومي ١٤ و١٥ مارس ٢٠١١، انخفض عدد المرضى الخارجيين الذين يزورون المستشفى انخفاضاً ملحوظاً. وتشير إحصاءات الاستقبال إلى حدوث انخفاض يبلغ ٥٠% تقريبا في عدد المرضى الذين استقبلوا فضلاً عن انخفاض قدره ٣٠ % في عدد العمليات الجراحية غير الطارئة.[٤٥٣] وعلاوة على ذلك، فقد تكون عملية استعادة الجيش وأفراد الأمن سيطرتهم على المجمع في ١٦ مارس قد ساهمت أيضاً في خفض عدد المرضى الذين استقبلوا في المجمع لفترة زمنية ما.

---

٤٥٠ ميثاق أخلاقيات وآداب مزاولة مهنة الطب في البحرين

٤٥١ المادة رقم 3من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ٢٠٠٦.

٤٥٢ المادة رقم ١١ الفقرة ب من المرسوم بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ٢٠٠٦.

٤٥٣ الملف المقدم إلى اللجنة من قبل مجمع السلمانية الطبي بعنوان " إحصائيات مجمع السلمانية خلال الفترة بين ١٤ فبراير و٢٢ مارس ٢٠١١."

٨٤٠- لم ترى اللجنة أن من اختصاصها إجراء حصر للأدوات الطبية في مجمع السلمانية الطبي أو تحديد ما إذا كانت هذه الأدوات قد استخدمت في المستشفى أو في خيمة دوار مجلس التعاون. ومع ذلك لم تتحصل اللجنة على أية أدلة تؤيد اتهام العاملين في المجال الطبي بإساءة استخدام الأدوات الطبية أو غيروا الغرض المخصص لها. وبالنسبة لإدعاء الحكومة البحرينية أن محتجين استخدموا سيارات الإسعاف لنقل محتجين آخرين من الدوار إلى جامعة البحرين حيث كان تجري المظاهرات يوم ١٣ مارس ٢٠١١؛ فهناك أسباب تدعوا للاعتقاد بحدوث ذلك.[٤٥٤] ومع ذلك، ففي نهاية الأمر من المؤكد أن سيارات الإسعاف أدت واجبها المتمثل في نقل المرضى من جميع أنحاء البحرين إلى مجمع السلمانية الطبي، وشملت عمليات النقل عمالاً من السنة الأجانب وطلاباً من السنة الجرحى في الجامعة.

٨٤١- وترى اللجنة أن الادعاءات القائلة بأن بعض أفراد الطاقم الطبي قد ساعدوا المتظاهرين عن طريق تزويدهم بالسلاح ليس لها ما يؤيدها. فالدليل الوحيد الذي قُدم إلى اللجنة لتأييد هذه الادعاءات عبارة عن صور قدمتها حكومة البحرين تبين قطعتي كلاشنيكوف على أرضية مجمع السلمانية الطبي. فهذه الصور التي لا يمكن التأكد من صحة مصدرها، كما أنها لا تشير إلى ثمة صلة بين الأسلحة وبين الطاقم الطبي. وكانت هناك ادعاءات أخرى تقول أن الطاقم الطبي أخذوا المشارط من المخازن ونقلوها إلى الدوار. واللجنة ليس في وسعها التحقق من صحة هذه الادعاءات، ولكنها تلاحظ عدم ورود أي روايات تشير إلى استخدام أي شخص للمشارط كسلاح في الدوار أو في أي مكان آخر.

٨٤٢- وفيما يتعلق بادعاء وقوع عمليات قبض غير قانونية لمرضى من مجمع السلمانية الطبي بعد ١٦ مارس٢٠١١، وجدت اللجنة أن العديد من المرضى ألقي القبض عليهم في مجمع السلمانية الطبي بداية من ١٦ مارس. وتلقت اللجنة عدة إفادات من الطاقم الطبي والمرضى تدعي أن الجرحى ألقي القبض عليهم في مجمع السلمانية الطبي على أيدي قوات الأمن. وترى اللجنة أن بعض المرضى قبض عليهم نتيجة الجروح التي أصيبوا بها في الدوار، واقتيدوا إلى مركز الشرطة وخضعوا للاستجواب، ثم أفرج عنهم أو نقلوا إلى مركز التوقيف.

٨٤٣- واستطاعت اللجنة التثبت من أن طواقم طبية قد تعرّضت للهجوم وهم في طريقهم من وإلى الدوار، كما استطاعت التثبت من أن بعض هذه الأحداث نفذتها قوات الأمن. ومع ذلك، لم تتمكّن من التحقق من هوية بعض المهاجمين. كما أجرى محققو اللجنة تحقيقات بشأن

٤٥٤ تسجيل فيديو تم استلامه بمعرفة اللجنة.

الاعتداءات على الطاقم الطبي في الدوار، فردّت وزارة الداخلية بأنه كان هناك آلاف من الأشخاص في الدوار حال إخلائه، ومن ثم لم تستطع قوات الأمن أن تميّز الطاقم الطبي من المحتجين. ونفت وزارة الصحة الادعاء بأن إدارة مجمع السلمانية الطبي وراء الهجمات التي شُنت على طواقم الإسعاف.

٨٤٤- وفيما يتعلق باستخدام سيارات الإسعاف، فمن المؤكد أن ثمة قيود كانت مفروضة على استخدامها من الجهات المشاركة في الأحداث سواءً كانت السلطات أوالشرطة أوإدارة مجمع السلمانية الطبي. أما مسألة ما إذا كانت هذه القيود تهدف إلى الحد من الوصول إلى مسرح الجريمة، أو تأمين سلامة طواقم الإسعاف، أو ما إذا كانت هناك أسباب أخرى، فقد ورد فيها روايات مختلفة لا يمكن التوفيق بينها. والوقائع المتنازع عليها هي ما يلي:

(أ) هل هاجم المحتجون سيارات الإسعاف في وقت ما أم لا؟

(ب) هل تعمدت حكومة البحرين منع سيارات الإسعاف من الوصول إلى الدوار في حين كان يجب السماح بذلك[٤٥٥]؟

(ج) هل استخدمت سيارات الإسعاف لنقل المحتجين من الدوار إلى جامعة البحرين، حيث تجري التظاهرات أم لا؟

٨٤٥- وفيما يتعلق بالادعاءات الموجهة ضد حكومة البحرين بأنها شنت حملة إعلامية ضد الأطباء المتهمين، فالفصل العاشر الذي يتناول التحريض الإعلامي والخطب التحريضية، يتناول هذه الادعاءات.

٨٤٦- وفيما يتعلق بادعاءات حكومة البحرين وغيرها من المصادر بأن المرضى من السنة حرموا من العلاج في مجمع السلمانية الطبي، فقد تلقت اللجنة أحد تسجيلات الفيديو تظهر رجلاً من السنة يحمل طفلاً ويمنعه ثلاثة من الطاقم الطبي من دخول مجمع السلمانية الطبي، ويدعي في هذا الفيديو، أن المنع كان بسبب طائفته. كما قدمت إلى اللجنة عدة إفادات تؤكد الادعاءات القائلة بوقوع أعمال تمييز وحرمان من الرعاية الطبية. ومع ذلك، يجب ملاحظة أن تلك الفترة كانت تعج بالاضطرابات، وكان يَصعُبْ الوصول إلى مجمع السلمانية الطبي. فقد كان المحتجون يسيطرون على مدخل ومخرج المجمع، فضلاً عن الساحات المفتوحة داخل المجمع، ومن ثم فمت الممكن حدوث حالات حرمان بعض الأشخاص من دخول المستشفى. كانت هناك

٤٥٥ يرتبط هذا الأمر بقرار وزير الصحة بعدم توجه سيارات الإسعاف إلى الدوار، وهو ما تراجع عنه بعد ذلك.

معلومات عامة نشرتها وسائل الإعلام مفادها أن المستشفى تحت سيطرة المعارضة. ولقد أدى هذا الأمر إلى إخافة بعض الناس من الذهاب إلى مجمع السلمانية الطبي.

والنتيجة العامة التي خلصت إليها اللجنة

٨٤٧- على الرغم من تعدد واختلاف الروايات بشأن ما حدث- هي أن مجمع االسلمانية الطبي استمر في أداء وظيفته خلال أحداث فبراير ومارس. ومع ذلك، تسببت هذة الأحداث في إحداث إضطرابات وبالتالي تعطل بعض الخدمات والعمليات. لقد ثبت يقيناً أن الساحات المفتوحة خارج مباني مجمع السلمانية الطبي كانت تحت سيطرة المحتجين الذين كانوا يسيطرون على مداخل ومخارج المجمع. وترى اللجنة أن السيطرة على تلك الأماكن من قِبل المحتجين تسبب في إعاقة الوصول إلى المجمع وخلق لدى المترددين عليه نوعاً من التخوف وعدم الاطمئنان. كما مُنِعَ بعض المرضى من السنة من دخول المجمع. لقد كان أغلب الطابق الأرضي في مجمع السلمانية الطبي بما في ذلك قسم الطوارئ وقسم العناية المركزة والإدارة تحت سيطرة بعض أفراد الطاقم الطبي الذي سيطر على هذه المناطق مما تسبب في توقف بعض الخدمات في قسم الطوارئ. وليس في وسع اللجنة أن تخلص إلى أن هذا التدفق من المُحتجين أو الاعلاميين كان مصرحاً به من الطاقم الطبي المسؤول إلا أنهُ من البين أنه لم تكن هناك أية محاولات لمنع ذلك الأمر الذي تسبب في خرق خصوصية المرضى. ولم تتلق اللجنة دليلًا دامغًا على أن أياً من أفراد الطاقم الطبي داخل المستشفى رفض تقديم العلاج لأي مصاب أو مريض بسبب طائفته، ولكن ثبت بالفعل حدوث بعض حالات التمييز واساءة معاملة للمرضى. وبصفةٍ عامة، فإن اللجنة ترى أن إنخراط بعض أفراد الطاقم الطبي في بعض الأنشطة السياسية داخل وحول المستشفى أثناء الأحداث ليس له ما يبرره نظراً للمسؤولية الطبية التي يضطلعون بها في تلك المنشأة الطبية بالغة الأهمية في مثل تلك الظروف. ومن ناحية أخرى، لقد قامت قوات الأمن بتنفيذ مجموعة من عمليات القبض داخل المجمع، كما اساءت معاملة بعض الأفراد، بما في ذلك أعضاء الطاقم الطبي. وأخيراً، ثبت يقيناً أنهُ في ١٦ مارس ٢٠١١ سيطرت قوة دفاع البحرين على المجمع بصورةٍ كاملة ووضعت بعض المصابين، الذين سعت إلى وضعهم تحت سيطرتها، في الطابق السادس.